

قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية وانعكاسهما على قيمة المنشأة المصرفية
(دراسة تطبيقية)
إعداد الباحث

أحمد محمد محمد قموزه
مدرس مساعد بقسم تكنولوجيا المحاسبة
كلية تكنولوجيا الإدارة ونظم المعلومات - جامعة بوسعيد

تحت إشراف

دكتور
رجب محمد عمران أحمد البغدادي
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

الأستاذ الدكتور
عبد الحميد أحمد أحمد شاهين
أستاذ المراجعة المتفرغ وعميد الكلية السابق
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات
المجلد السادس عشر - (عدد خاص - الجزء الثاني) - سبتمبر ٢٠٢٤ م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

قموزه، أحمد محمد محمد شاهين، عبد الحميد أحمد أحمد؛ البغدادي، رجب محمد عمران أحمد، (٢٠٢٤)، " قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية وانعكاسهما على قيمة المنشأة المصرفية: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (خاص)، ٦٧٩ - ٧٢٤.

رابط المجلة: <https://masf.journals.ekb.eg>

ملخص البحث:

تمثل الهدف الرئيس للبحث في قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المنشأة المصرفية في وجود كل من الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية كمتغيرات وسيطة من خلال دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، ولتحقيق هذا الهدف إتمد الباحث على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية لعينة مكونة من (٧) بنوك تجارية مقيدة بالبورصة المصرية، خلال سلسلة زمنية مكونة من (٨) سنوات تبدأ من عام ٢٠١٦م وحتى عام ٢٠٢٣، وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لإختبار فروض البحث.

وخلص البحث إلى مجموعة من الدلات أهمها: أن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية تؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة من خلال تأثيرها على قدرة عملاء البنك على سداد قروضهم وهو ما يعكس على جودة المحفظة الائتمانية للبنك. أن تحسين جودة المحفظة الائتمانية يؤدي إلى تعزيز كفاءة البنك وربحيته ومن ثم تحسين قيمة البنك. تتضمن مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية خسائر مباشرة أو غير مباشرة، حيث تكون هناك خسائر مباشرة نتيجة التعرض غير المتحوط عنه، أما الخسائر الغير مباشرة تكون في التدفقات النقدية للمنشأة، أو الأصول والالتزمات المقومة بالعملات الأجنبية، أو انخفاض صافي الأرباح ومن ثم التأثير على قيمة المنشأة نتيجة التغير غير المتوقع في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتوقف سلامة واستقرار الجهاز المصرفي على نجاح البنوك في تبني استراتيجيات وأنظمة سليمة وفعالة لإدارة المخاطر المصرفية بمختلف أنواعها ومن أهمها المخاطر الائتمانية ومخاطر أسعار الصرف. أن أي تحسن في أداء البنك يصاحبه زيادة في قيمته، كما أن أي قصور في أداء البنك يؤدي إلى انخفاض قيمته السوقية والاقتصادية.

وقد كشفت الدراسة التطبيقية عن تفسير المتغير المستقل المتمثل في تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية نسبة ضعيفة من التغيرات في كل من صافي العائد على متوسط الأصول، وصافي العائد على متوسط حقوق الملكية، القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض، مخصص القروض للقروض غير المنتظمة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (-، ٠،٠٠٤، ٠،٠١٢، ٠،١٤٥، ٠،٠٣١) على التوالي، وقد جاءت P.Value (٠،٢٥٢، ٠،٦٥٥، ٠،٤٩٢، ٠،١٨٢) على التوالي وهي غير دالة معنوية عند (٠،٠٥). تفسر المتغيرات الوسيطة المتمثلة في صافي العائد على متوسط الأصول، وصافي العائد على متوسط حقوق الملكية، القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض، مخصص القروض للقروض غير المنتظمة، نسبة جيدة من التغيرات في المتغير التابع المتمثل في قيمة المنشأة المصرفية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٣،٢١٨، ٠،٢١٠، ٠،٠٣٩، ٠،٢٤٦) على التوالي، وقد جاءت P.Value (٠،٠١٤، ٠،٠٠٠، ٠،٠١٧) على التوالي وجميعها دالة معنوية. وأخيراً وجود تأثير ضعيف ذو دلالة معنوية لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المنشأة المصرفية في ظل وجود صافي العائد على متوسط الأصول، وصافي العائد على متوسط حقوق الملكية، القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض، مخصص القروض للقروض غير المنتظمة كمتغيرات وسيطة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠،٠٤٥) على التوالي، وقد جاءت P.Value (٠،٠١٣) وهي دالة معنوية عند (٠،٠٥).

الكلمات الدالة: تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، الأداء المالي، جودة المحفظة الائتمانية، قيمة المنشأة المصرفية.

• **Abstract:**

The main objective of the research was to measuring the effect of the exchange rate fluctuations on the value of the banking institution In the presence of both financial performance and loan portfolio quality as mediating variables through an Empirical study on commercial banks listed on the egyptian stock Exchange, To achieve this goal, the researcher relied on the content analysis approach in examining the annual reports for a sample of (7) commercial banks listed on the egyptian Stock exchange, through a time series consisting of (8) years (2016-2023) and a set of appropriate statistical methods were used to test research hypotheses.

The research concluded a set of scientific implications, the most important of which is: exchange rate fluctuations lead to an increase in non-performing loans through their impact on the ability of the bank's customers to repay their loans, which is reflected in the quality of the bank's loan portfolio quality. Improving the loan portfolio quality leads to enhancing the bank's efficiency and profitability and thus improving the bank's value. The risk of exchange rate fluctuations includes direct or indirect losses, where there are direct losses resulting from unhedged exposures, As for indirect losses, they occur in the facility's cash flows, assets and liabilities denominated in foreign currencies, or a decrease in net profits, which then affects the value of the facility as a result of the unexpected change in exchange rate. The safety and stability of the banking system depends on the success of banks in adopting sound and effective strategies and systems to manage banking risks of various types, the most important of which are credit risks and exchange rate risks. Any improvement in the bank's performance is accompanied by an increase in its value, and any deficiency in the bank's performance leads to a decrease in its market and economic value.

The applied study revealed that independent variable represented in exchange rate fluctuations explains a weak **percentage** of the changes in each of (ROA, ROE, N-PL/ TL, LP/ N-PL), where the value of the R^2 (-0.004, 0.012, -0.145, 0.031) respectively, and the P.Value (0.252, 0.655, 0.492, 0.182) respectively and not significant at (0.05). The intermediate variables, represented in (ROA, ROE, N-PL/ TL, LP/ N-PL), the , explain a good proportion of the changes in the dependent variable, represented in the value of the banking institution, as the value of the R^2

(3.218, 0.210, 0.039, 0.246) respectively, and the P.Value (0.000, 0.014, 0.000, 0.017) respectively and they are all significant. Finally, there is weak, significant effect of foreign exchange rate **fluctuations** on the value of the banking institution under the presence (ROA, ROE, N-PL/ TL, LP/ N-PL) as intermediate variables, where the value of $R^2(0.045)$, and the P.Value (0.013), which is a function Significant at (0.05).

Keywords: Exchange Rate Fluctuations, Financial Performance, Loan Portfolio Quality, the value of the banking institution.

القسم الأول: الإطار العام للبحث

أولاً: المقدمة:

يمارس الجهاز المصرفي دوراً هاماً وحيوياً في مجال الأعمال والاقتصاد على المستوى القومي، وعلى الرغم من أن صناعة البنوك صناعة عالية التنظيم تقوم على الثقة إلا أنها تتعامل مع المزيد من المخاطر المتمثلة في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر الرافعة المالية، ويعطي القطاع المصرفي مؤشراً رئيساً على حيوية الوضع الاقتصادي للدولة، من خلال ما يقدمه من خدمات بنكية متعددة ومتنوعة تساعد كثيراً في تشييط العمليات الاقتصادية، وفي المقابل تواجه البنوك تحديات متمثلة في السعي إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للأصول النقدية والتي يتوجب على أثرها تعظيم أرباحها بشكل يزيد من قيمة ثروتها، وثروة المساهمين (الوكيل، ٢٠٢٢؛ صالح وعلى، ٢٠٢١).

وتعد قيمة البنك من الأمور الهامة للمستثمرين كمؤشر لتقييم وضع البنك في سوق الأوراق المالية بصفة عامة، حيث تنعكس قيمة البنك في سعر السهم في ظل الفرص الاستثمارية المتاحة في سوق المال، ومن ثم فإن أسعار الأسهم المرتفعة تؤدي إلى تقييم أعلى للبنك، وتؤثر على ثقة المستثمرين نحو أداء البنك الحالي والمستقبلي، لذا تعد قيمة البنك من المتغيرات التي تهم المستثمرين الحاليين والمرتقبين، كما يعد تعظيم قيمة البنك من ضمن الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إدارة البنك إلى تحقيقها، وذلك للتعبير عن مدى كفاءتها في إدارة أصول البنك (عيطة، ٢٠٢٠).

فأي تحسن في أداء البنك يصاحبه زيادة في قيمته، كما أن أي قصور في أداء البنك أو نواحيه التنظيمية والإدارية والتشغيلية يؤدي إلى انخفاض قيمته السوقية والاقتصادية، فالأداء المالي يمثل أهمية كبيرة في مجال الرقابة المصرفية من أجل التحقق من الوصول للأهداف المنشودة، وتزايد هذا الاهتمام في ظل توسع وتعدد أنشطة البنوك والمنافسة الشديدة الموجودة في الأسواق، حيث تسعى البنوك لتحسين أدائها ووضعها التنافسي في ظل الانفتاح العالمي الموجود حالياً وما يصحبه من مخاطر، وهو ما يتطلب دراسة ومعرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية وكذلك التنبؤ الدقيق بالتغيرات المستقبلية لوضع الخطط المناسبة لمواجهتها من أجل الوصول للأداء الأمثل، حيث أصبحت مؤشرات الأداء المالي والأفصاح عن المعلومات والسياسات الخاصة بها تؤثر على متخذي القرار (البنا ومحمد، ٢٠٢١؛ الجفراوي وآخرون، ٢٠٢٢؛ Mulyadi, 2022).

مع الزيادة المستمرة في انفتاح الأسواق وتحرر التجارة الدولية، أصبح سعر صرف العملات الأجنبية من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على المعاملات الدولية ونتائج أعمال الوحدة الاقتصادية وعلى رأسها البنوك التجارية، ويؤثر سعر الصرف بشكل كبير على أداء البنوك الذي يعتمد

على أنشطة التمويل ويتقلب بسبب العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على العرض والطلب على العملات الأجنبية، وأيضاً تؤثر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية على جودة المحفظة الائتمانية باعتبارها أكبر الأصول والمصدر الرئيسي للإيرادات في البنوك وأيضاً أكبر مصادر المخاطر على سلامة البنك وقيمه، من خلال تأثيرها على قدرة المقرض على السداد وزيادة مخاطر التخلف عن السداد (Cai, 2023; Tai, 2022; Ghadban & Hussein, 2024; Murodovich & (Jahongir, 2022; Bhat, et al., 2020).

وبناءً على ما سبق يستهدف البحث الحالي قياس أثر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية على كل من الأداء المالي (صافي العائد على متوسط الأصول، صافي العائد على متوسط حقوق الملكية) وجودة المحفظة الائتمانية (القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض، مخصص القروض للقروض غير المنتظمة) وانعكاس ذلك على قيمة (المنشأة المصرفية) البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.

ثانياً: مشكلة البحث:

في ظل التطورات المتلاحقة في أعمال البنوك، تتوقف سلامة واستقرار الجهاز المصرفي على نجاح البنوك في تبني استراتيجيات وأنظمة سليمة وفعالة لإدارة المخاطر المصرفية بمختلف أنواعها، وسياسات تحسين نوعية الأصول من أجل تخفيض أوزان مخاطرها، وتعد عملية تقييم الأداء المصرفي ذات أهمية قصوى حيث تهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والوصول إلى أعلى عائد بأدنى مخاطرة وبأقل تكلفة ممكنة، بالإضافة إلى تحديد الحساسية تجاه مخاطر وتقلبات السوق والتي تعكس الدرجة التي يمكن أن تؤثر بها التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية على أرباح وأداء البنك (Gaoual & Geryville, 2021؛ المتولي، ٢٠١٩).

ويعتبر البنك ذو الصورة الجيدة ذو قيمة جيدة وسيكون المساهمون مهتمين باستثمار رؤوس أموالهم فيه، لذلك عندما يكتسب البنك ثقة المساهمين، ستحاول الإدارة الحفاظ على أداء البنك وحتى تحسينه ومن ثم القيمة السوقية لأسهم المتداولة بسوق الأوراق المالية (Wulan & Nabhan, 2021). وتهدف عملية تقييم أداء البنوك إلى الكشف عن حالات التعثر والفشل المالي، كما تفيد في تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك والتي تتمثل أهمها في مخاطر أسعار الصرف التي تشير إلى زيادة معدل صافي الأصول الأجنبية الحالي عن المعدل المخطط له (العشماوي وآخرون، ٢٠٢٢).

وتعد تقلبات أسعار الصرف من المخاطر السوقية التي تواجه المنشآت، وأصبح التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية أحد مصادر عدم التأكد وأحد المخاطر التي تواجه المنشآت، وذلك من خلال تأثير التغيير غير المتوقع لأسعار صرف العملات الأجنبية على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية والمبيعات الخارجية، وقيمة الأصول والالتزامات المقومة بالعملة الأجنبية، والأداء المالي للمنشأة ومن ثم التأثير على قيمة المنشأة (محمود، ٢٠٢٣؛ Min & Yang, 2019).

فتقلبات سعر الصرف المستمرة التي يشهدها سوق العملة الأجنبية سواء كانت بالارتفاع أو الهبوط، قد تؤثر على الأداء المالي للبنوك نظراً للأنشطة التي تؤديها البنوك مثل التحويلات للعملة الأجنبية والأقراض والإقراض وغيرها، مما يعرضها إلى الكثير من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة، ومن أمثلة تلك المخاطر مخاطر السوق التي من ضمنها مخاطر أسعار الصرف، والتي قد تكون مكاسب للبنك أو خسائر وفي كلتا الحالتين فأنها سوف تؤثر في أدائه، لذلك من الضروري تقييم أداء البنوك التجارية ومدى تأثرها بالتغيرات الاقتصادية مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وتقلباتها (Bhatt, et al., 2023; Setiawanta, et al., 2020; Elhusein & Osman, 2019).

والمخاطر الائتمانية في الأعمال المصرفية هي المخاطر التي تنشأ عندما يفشل الطرف الذي يحصل على الائتمان من البنك في الوفاء بالتزاماته، مثل عدم سداد القرض أو عدم دفع الفائدة وهذا يسبب خسائر للبنك، كما أن الحركة غير المتوقعة لأسعار صرف العملات الأجنبية يمكن أن تشكل مصدرًا هامًا للمخاطر الائتمانية، حيث تنتقل مخاطر أسعار الصرف إلى مخاطر التخلف عن السداد لما لها من تأثير على قدرة المقرضين على السداد وهو ما ينعكس على حجم القروض المتعثرة ومن ثم جودة المحفظة الائتمانية للبنك (Iyke & Ho, 2021; Niepmann & Schmidt-Eisenlohr, 2022; Salomao & Varela, 2022; Naili & Lahrichi, 2022; Budianto, 2023).

وقد تأثر الاقتصاد المحلي في الآونة الأخيرة بنقص الموارد من العملات الأجنبية مما أدى إلى ظهور سوق موازية لسعر الصرف وتباطؤ النمو الاقتصادي، واستمرت التداعيات الخارجية الناجمة عن الضغوط التضخمية العالمية في التراكم تزامناً مع تعرض الاقتصاد العالمي لصددمات متتالية، وقد أدت تلك الصدمات وتداعياتها إلى ارتفاع حالة عدم اليقين وتوقعات التضخم مما زاد من الضغوط التضخمية، كما أدت تحركات سعر الصرف الناجمة عن ذلك بالإضافة لارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية بجانب صدمات العرض المحلية، إلى استمرارية الضغوط التضخمية التي دفعت بدورها معدل التضخم العام إلى تسجيل مستويات قياسية، وفي هذا الصدد سمح البنك المركزي المصري في مارس عام ٢٠٢٤ لسعر الصرف أن يتحدد وفقاً لآليات السوق وهي المرة الثالثة التي يسمح فيها بذلك، حيث صدر قرار البنك المركزي بتحريك أسعار صرف العملات الأجنبية في مارس وأكتوبر ٢٠٢٢، كما سبق وأن أعلن البنك المركزي المصري تحرير سعر الصرف بشكل كامل في نوفمبر عام ٢٠١٦ (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٤).

ومن ثم تتجسد مشكلة البحث في تزايد حدة مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على جميع القطاعات وخاصة القطاع المصرفي، نظراً للأنشطة التي تؤديها البنوك من تحويلات للعملة الأجنبية والأقراض والإقراض وغيرها، وذلك من خلال تأثيرها على الأداء المالي للبنك وقد تكون آثار تلك المخاطر مكاسب للبنك أو خسائر وفي كلتا الحالتين فأنها سوف تؤثر في أدائه وهو ما ينعكس على قيمة البنك، وأيضاً قد تؤثر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية على جودة المحفظة الائتمانية بأعبائها أكبر الأصول والمصدر الرئيسي للإيرادات في البنوك وأيضاً أكبر مصادر المخاطر علي سلامة البنك وقيمه، حيث تنتقل مخاطر أسعار الصرف إلى مخاطر التخلف عن السداد لما لها من تأثير على قدرة المقرضين على السداد وهو ما ينعكس على حجم القروض المتعثرة ومن ثم جودة المحفظة الائتمانية للبنك وقيمه. واستناداً إلى ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- 1- ما هو أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المنشأة المصرفية؟
- 2- إلى أي مدى تؤثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأداء المالي للمنشأة المصرفية؟
- 3- ما هي انعكاسات مؤشرات الأداء المالي على قيمة المنشأة المصرفية؟
- 4- إلى أي مدى تؤثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات جودة المحفظة الائتمانية؟
- 5- ما هي انعكاسات مؤشرات جودة المحفظة الائتمانية على قيمة المنشأة المصرفية؟

ثالثاً: عرض وتحليل الدراسات السابقة:

يتناول الباحث عرض وتحليل الدراسات السابقة التي تتعلق بمتغيرات البحث من خلال المحاور التالية:

1- الدراسات التي تناولت العلاقة بين تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية وقيمة المنشأة:

هدفت دراسة (Šimáková (2017 إلى تقييم أثر أسعار الصرف على قيمة الشركات بالمقيدة البورصة في التشيك والمجر وبولندا وسلوفاكيا، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٦٥ شركة خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٦م، وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين سعر الصرف وقيمة المنشأة.

في حين حاولت دراسة (Luo & Wang (2018 التحقيق في العلاقة بين استخدام مشتقات العملات الأجنبية وقيمة الشركات في الصين، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٧٠ ألف ملاحظة ربع سنوية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣م، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الشركات الصينية التي تشارك في أنشطة التحوط من خلال المشتقات لتقليل مخاطر أسعار الصرف تكون لها قيمة أعلى، وإن استخدام مشتقات العملات الأجنبية له تأثير أكثر وضوحاً على قيمة الشركة عندما ينخفض سعر الصرف وعندما يزدهر الاقتصاد، وأن العلاقة بين استخدام المشتقات وقيمة الشركة تكون أضعف خلال فترات الأزمات.

كما تناولت دراسة (Ilija, et al. (2019 تأثير تقلبات أسعار الصرف على قيمة المنشأة من خلال تأثيرها على تكلفة رأس المال، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٦٦٤ شركة في روسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٦م، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن التقلبات في أسعار الصرف تؤثر على التدفقات النقدية للمنشأة وتعرضها للمخاطر وبالتالي تؤثر على قيمة المنشأة وكذلك على تكلفة رأس المال من خلال زيادة العائد المطلوب على حقوق الملكية لتعويض علاوة مخاطر التعرض لتقلبات أسعار الصرف.

وقد ركزت دراسة (Setiawanta, et al. (2020 على العلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي للمنشأة وقيمة المنشأة السوقية والتأثير المعدل لتقلبات أسعار الصرف على هذه العلاقة، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٥٠ شركة خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠م، وخلصت نتائج الدراسة إلى أنه كلما زادت نسبة الرفع المالي كلما انخفضت القيمة السوقية للمنشأة، كما أن تقلبات أسعار الصرف الايجابية قد تحد من الآثار السلبية لزيادة نسبة الرفع المالي على قيمة المنشأة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية معنوية بين الربحية والقيمة السوقية للمنشأة، ولكن في ظل تقلبات أسعار الصرف قد يتسبب ذلك في تأثير سلبي على المستثمرين نظراً لشعورهم بالقلق في ظل التقلبات غير المتوقعة لأسعار الصرف.

في حين أهتمت دراسة (Riaz, et al. (2021 بتأثير مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة الشركات غير المالية في باكستان، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٩٠ شركة غير مالية خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٨م، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن استخدام المشتقات المالية يعزز بشكل كبير قيمة الشركة ويخفف من تأثير التعرض لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية.

وأخيراً استهدفت دراسة (Savani & Mistry (2022 معرفة تأثير مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة شركات الأدوية وشركات النفط والغاز وشركات النسيج في الهند، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ١٥ شركة خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨م، وخلصت نتائج الدراسة

إلى أن مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية تؤثر على قيمة شركات الأدوية وشركات النفط والغاز وشركات النسيج.

2- الدراسات التي تناولت العلاقة بين تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية والأداء المالي:

هدفت دراسة (Elhussein, et al. (2019): إلى معرفة ما إذا كانت تقلبات سعر الصرف تؤثر على الأداء المالي للبنوك السودانية والكشف عن اتجاه العلاقة السببية بين سعر الصرف وأداء البنوك، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٣٧ بنك خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٧م، وأظهرت نتائج الدراسة أن تقلبات أسعار الصرف الأجنبي لها تأثير سلبي ضعيف على الأداء المالي للبنوك السودانية. **في حين تناولت دراسة (Sathyamoorthi, et al. (2020):** تأثير ممارسات إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية في بوتسوانا، واستخدمت الدراسة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لقياس الأداء المالي، كما تم استخدام التضخم وأسعار الفائدة وإجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول ونسبة القروض إلى الودائع كبديل لإدارة المخاطر المالية، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ١٠ بنوك تجارية خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٨م، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن أسعار الفائدة كان لها تأثير سلبي معنوي على العائد على الأصول وعلى العائد على حقوق الملكية، وأن لإجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول تأثيراً سلبياً وغير معنوي على العائد على الأصول، وأن لإجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول تأثير إيجابي وغير معنوي على العائد على حقوق الملكية، وأيضاً أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة القروض إلى الودائع لها تأثير سلبي ومعنوي على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، كما توصي الدراسة بأنه يجب على البنوك تحقيق توازن مناسب بين ممارسات إدارة المخاطر المالية والأداء المالي من خلال الانخراط في ممارسات إدارة مخاطر السوق والائتمان والسيولة المناسبة التي من شأنها ضمان سلامة البنك وتحقيق أرباح إيجابية.

كما تناولت دراسة (Alagbe, et al. (2021): أثر تغيرات أسعار الصرف على الأداء المالي لشركات النفط والغاز المدرجة في نيجيريا، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ١٢ شركة خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠م، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة مباشرة ذات دلالة إحصائية بين التغيرات في أسعار الصرف والأداء المالي لشركات النفط والغاز المدرجة في نيجيريا، ولذلك توصي الدراسة بأن تركز إدارة شركات النفط والغاز في نيجيريا على العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على أدائها المالي بخلاف تغيرات أسعار الصرف.

وقد ركزت دراسة (Mugi & Okiro (2021): على تأثير ممارسات إدارة مخاطر الصرف الأجنبي على الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٤٣ بنك تجاري خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤م، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن زيادة العقود الآجلة ومقايضات العملات والخيارات من شأنها أن تؤدي إلى تحسين العائد على الأصول، وتوصي الدراسة بضرورة أخذ إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية في الاعتبار لتحسين عائد البنوك على الأصول وبالتالي الأداء العام للبنوك.

في حين حاولت دراسة (Harban, et al. (2021): التعرف على تأثير المخاطر المالية المتمثلة في مخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الصرف، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة البحرين، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ١٣ بنك خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨م، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير كبير لمخاطر سعر الصرف

ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية وحجم البنك على الأداء المالي للبنوك مقاساً بالعائد على الأصول، ومع ذلك كان هناك تأثير إيجابي لمخاطر رأس المال على أداء البنوك، في حين لم يكن هناك تأثير جوهري لجميع المتغيرات المستقلة على العائد على حقوق الملكية.

كما اهتمت دراسة (Bahjat, et al. (2022): بقياس تأثير سعر صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي للبنك مع الالتزام المبكر بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٩ بنوك خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧م، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن أسعار صرف العملات الأجنبية كانت لها علاقة سلبية وغير معنوية مع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وأن التضخم يعتبره متغير رقابي له علاقة سلبية وغير معنوية مع العائد على الأصول، في حين كان للتضخم علاقة سلبية ومعنوية مع العائد على حقوق الملكية، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم البنك كمتغير رقابي والأداء المالي للبنك.

في حين تناولت دراسة محمود (٢٠٢٣): محددات التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، واختبار تأثير مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تكلفة رأس المال الشركات من منظور محاسبي، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٧٠ شركة خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢م، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة والمعاملات بعملة أجنبية، وكذلك استخدام الشركة لاستراتيجيات التحوط على تعرض الشركات لمخاطر تقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية، بينما لا يوجد تأثيراً معنوياً لدرجة السيولة ونسبة الرفع المالي على مخاطر التعرض لتقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية، وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تكلفة رأس المال للشركات.

كما استهدفت دراسة (Banda & Haabazoka (2024): تقييم تأثير أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي لشركات الطاقة في زامبيا، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من شركة واحدة من أصل ٥ شركات تعمل في مجال الطاقة في زامبيا خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١م، أظهرت نتائج الدراسة أن أسعار صرف العملات الأجنبية كان لها تأثير على الأداء المالي، فكلما انخفضت قيمة العملة المحلية انخفض الأداء المالي للشركة، وتوصي الدراسة بأن تتأكد إدارة الشركات من استخدام تقنيات إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية مثل التحوط لتقليل مخاطر صرف العملات الأجنبية. كما أوصي بإجراء المزيد من الدراسات في هذا القطاع باستخدام مؤشرات الأداء المالي الأخرى التي لم يتم توظيفها في هذه الدراسة لزيادة القاعدة المعرفية.

وأخيراً تناولت دراسة (Ghadban & Hussein (2024): تأثير سعر صرف الدولار على أداء البنوك التجارية العراقية، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ١٠ بنوك خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠م، وأظهرت نتائج الدراسة تأثيراً سلبياً لارتفاع الدولار على ربحية البنوك والسيولة وجودة الائتمان والكفاءة التشغيلية، كما توصي الدراسة بتنوع مصادر الإيرادات، وزيادة نسب التغطية، وإعادة هيكلة المحافظ الائتمانية، وتطوير نظم المعلومات والرقابة المالية.

3- الدراسات التي تناولت العلاقة بين تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية وجودة المحفظة الائتمانية:

هدفت دراسة (Hada, et al. (2020): إلى عرض أهم الجوانب المتعلقة بالقروض المتعثرة ودراسة بعض العوامل المحددة للاقتصاد الكلي التي تؤثر على معدل القروض المتعثرة في رومانيا، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ١١٠ قيمة شهرية خلال الفترة ١ ديسمبر ٢٠٠٩ حتى ٣١ يناير ٢٠١٩م، وأظهرت نتائج الدراسة أن جميع المتغيرات المستقلة المختارة أسعار صرف العملات

الأكثر استخداماً (اليورو، الدولار الأمريكي، الفرنك السويسري)، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم لها تأثير كبير على المتغير التابع القروض المتعثرة.

وتناولت دراسة (Koskei (2020): محددات استقرار البنوك التجارية بدلالة جودة الأصول في القطاع المصرفي الكيني خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩م، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين معدل التضخم ومعدل الإقراض والاستقرار المصرفي بدلالة جودة الأصول مفاسه من خلال نسبة القروض المتعثرة، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية غير معنوية بين سعر الصرف والاستقرار المصرفي، مما يعني أن سعر الصرف لا يؤثر على الاستقرار المصرفي والذي تم قياسه من خلال نسبة القروض المتعثرة، كما توصي الدراسة بتبني سياسات تقلل من التأثير السلبي لعوامل الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي في الصناعة المصرفية في كينيا.

وناقشت دراسة (Ahmed, et al. (2021): محددات القروض المتعثرة للبنوك التجارية، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٢٠ بنك خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٨م، وتشير نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الصرف والمخاطر السياسية يؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة بشكل كبير، وتساعد نتائج الدراسة الإدارة على اتخاذ الإجراءات التصحيحية ويمكن لوضعي السياسات أن يأخذوا في الاعتبار أهمية ظروف الاقتصاد الكلي أثناء صياغة السياسة المتعلقة بالقروض المتعثرة، كما توفر الدراسة نظرة ثاقبة للمستثمرين المحتملين لاختيار فرصة استثمارية أفضل.

في حين تناولت دراسة (Niepmann & Schmidt-Eisenlohr (2022): تأثير تغيرات أسعار الصرف على قدرة المنشأة على سداد قروضها، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٣١ بنك خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦م، وأظهرت نتائج الدراسة أن كلما زادت أسعار صرف العملات الأجنبية كلما كانت المنشأة عرضة للتأخر في سداد قروضها، وأن هذه المخاطر تترجم إلى مخاطر ائتمانية للبنوك.

وأخيراً ركزت دراسة (Bhatt, et al. (2023): على محددات إدارة مخاطر الائتمان وعلاقتها بأداء البنوك التجارية، والدور الوسيط لإدارة مخاطر الائتمان بين مخاطر السوق وأداء البنوك التجارية، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٢١١ مفردة من ٣٥٠ بنكاً تجارياً مسجلاً في نيبال، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين المخاطر البيئية وإدارة مخاطر الائتمان، كما أظهرت نتائج الدراسة أن تحليل مخاطر السوق له تأثير كبير على إدارة مخاطر الائتمان، وأن إدارة مخاطر الائتمان تتوسط العلاقة بين مخاطر السوق متمثلة في مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف وأداء البنوك التجارية.

4- الدراسات التي تناولت العلاقة بين الأداء المالي وقيمة المنشأة:

تناولت دراسة (Hermawan, et al. (2021): تأثير رأس المال الفكري بوساطة الأداء المالي على قيمة البنوك، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٤٥ بنك خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩م، أظهرت نتائج الدراسة أن رأس المال الفكري يؤثر على الأداء المالي، والأداء المالي يؤثر على قيمة الشركة، ورأس المال الفكري يؤثر على قيمة الشركة مع وجود الأداء المالي كمتغير وسيط. **هدفت دراسة (Wuryani & Handayani (2021):** إلى تقييم تأثير الأداء المالي وحجم البنك على أسعار أسهم البنك، واستخدمت الدراسة الربحية والسيولة وكفاءة رأس المال كمؤشرات لقياس الأداء المالي، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٤٣ بنك خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى

٢٠٢٠م، أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لكل من كفاية رأس المال وحجم البنك على أسعار أسهم البنوك، في حين أن الربحية والسيولة لا تؤثر على أسعار أسهم البنوك.

حاولت دراسة غالي (٢٠٢٢): قياس أثر المستوي الاختياري للاحتفاظ بالنقدية على مؤشرات الربحية المصرفية والقيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية وذلك بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٧ بنك خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠م، أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي معنوي للمستوى الاختياري للاحتفاظ بالنقدية على كل من: مؤشرات الربحية المصرفية، القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية في القطاع المصرفي المصري، كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط موجبة ذات تأثير معنوي بين مؤشرات الربحية المصرفية والقيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية.

استهدفت دراسة (Mulyadi (2022): فحص محددات الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة إندونيسيا وتأثيرها على قيمة المنشأة، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٢٦ شركة صناعية خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠م، أظهرت نتائج الدراسة أن السيولة والرافعة المالية والمخاطر ليس لها تأثير كبير على قيمة المنشأة، كما أن الربحية لها تأثير إيجابي كبير على قيمة المنشأة، وفي الوقت نفسه نجحت الربحية في التوسط بين جميع تأثيرات السيولة والرافعة المالية والمخاطر على قيمة المنشأة.

ركزت دراسة (Zhou, et al. (2022): على العلاقة بين الحوكمة والأداء البيئي والاجتماعي والقيمة السوقية للشركة في ظل وجود الأداء المالي كمتغير وسيط، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ١٦٧ شركة خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨م، أظهرت نتائج الدراسة أن تحسين الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة للشركات المدرجة يمكن أن يحسن القيمة السوقية للشركة، كما أن الأداء المالي للشركة يمثل تأثيراً بسيطاً واضحاً.

وأخيراً حاولت دراسة ضيف الله وآخرون (٢٠٢٣): التعرف على كيفية قياس رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل بالاعتماد على تقرير البنك المركزي الصادر في ٢٠١٧ في إطار مقررات لجنة بازل ٢، وانعكاس ذلك على قيمة البنك متمثلة بالقيمة السوقية للأسهم وأدائه المالي باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل الكفاءة التشغيلية والرافعة المالية، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ١١ بنك خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢١م، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية وكل من القيمة السوقية لأسهم البنوك المقيدة بالبورصة المصرية، والأداء المالي لهذه البنوك متمثلاً في معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل الكفاءة التشغيلية والرفع المالي.

5- الدراسات التي تناولت العلاقة بين جودة المحفظة الائتمانية وقيمة المنشأة المصرفية:

هدفت دراسة سيد (٢٠٢٠): إلى دراسة وتحليل واختبار واقتراح نموذج محاسبي لقياس أثر جودة الأصول على ربحية البنوك التجارية العاملة في مصر، وتعتمد الدراسة على بيانات ربع سنوية لعدد ٢٥ بنكاً تجارياً يعمل في مصر خلال تسع سنوات من ٢٠١١: ٢٠١٩م، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول مقاسة بـ (نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء) على مؤشرات الربحية (معدل العائد على متوسط الأصول، معدل العائد على متوسط حقوق الملكية، صافي هامش العائد) في البنوك التجارية المصرية،

وتوصي الدراسة بضرورة قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتوفير إرشادات محاسبية بشأن القياس المحاسبي لجودة الأصول.

وتناولت دراسة (Githaiga (2020): أثر تنويع الإيرادات على جودة محفظة القروض نظراً لزيادة توجه البنوك للأنشطة غير التقليدية نتيجة لانخفاض إيراد الفوائد وارتفاع القروض المتعثرة، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ١٧ بنك خلال الفترة من الربع الأول من عام ٢٠١٦ إلى الربع الرابع من عام ٢٠١٨، وقد توصلت الدراسة إلى أن تنويع الإيرادات يضعف جودة محفظة القروض، ويرجع ذلك إلى فقدان التركيز، ونقص الخبرة في إدارة الأنشطة غير الإقراضية، ومشاكل الوكالة المحتملة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن نمو الائتمان يحسن جودة محفظة القروض.

كما ناقشت دراسة (Koroleva, et al. (2021): العلاقة بين المحددات الداخلية والمحددات الخارجية وربحية البنوك التجارية المملوكة للدولة، واعتمدت الدراسة على عينة من خمسة بنوك تجارية صينية مملوكة للدولة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٩م، وتوصلت الدراسة إلى أن المحددات الداخلية التي تقاس بحجم وجودة الائتمان والسيولة، تؤثر بشكل إيجابي على ربحية البنوك التجارية المملوكة للدولة في الصين، وبناءً على ذلك فإن البنوك المملوكة للدولة التي لديها حجم ائتمان أكبر وجودة ائتمانية أعلى وسيولة أعلى لديها ربحية أعلى من البنوك الأخرى، في حين توصلت الدراسة إلى أن المحددات الخارجية التي تقاس باللوغاريتم الطبيعي للنتائج المحلي الإجمالي تؤثر بشكل سلبي على ربحية البنوك التجارية المملوكة للدولة في الصين.

في حين تناولت دراسة (Sriyono & Nabellah (2022): إمكانية استخدام جودة الائتمان كمعيار معدل للعلاقة بين كلاً من كفاية رأس المال وتوزيع الائتمان وربحية البنوك، وقد أجريت الدراسة العملية على عينة من البنوك التجارية التقليدية المدرجة في بورصة إندونيسيا مكونة من ٨٠ بنك تجاري، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن توزيع الائتمان لا يؤثر على ربحية البنوك، كما أظهرت الدراسة أن مستوى كفاية رأس المال له تأثير إيجابي على ربحية البنك، وأخير توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن لمتغير جودة الائتمان أن يعدل العلاقة بين كفاية رأس المال وتوزيع الائتمان وربحية البنوك.

كما استهدفت دراسة شحاتة (٢٠٢٣): دراسة وتحليل منهجية إدارة مخاطر التغيرات المناخية والكشف عن سبل الحد منها وإستراتيجيات التكيف معها، وبناء مؤشر يشمل السياسات والآليات الفعالة للإفصاح عنها بشكل واضح ودوري وقابل للمقارنة، وبيان دورها في تقييم جودة المحفظة الائتمانية الموجهة نحو التمويل المستدام، واستخلاص انعكاساتها على مؤشرات الأداء الرئيسية للبنوك، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٦ بنوك تجارية عاملة في مصر خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود أثر ذو دلالة معنوية لمؤشر الإفصاح المحاسبي عن مخاطر التغيرات المناخية على تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية بالبنوك التجارية، كما تبين وجود أثر محدود للإفصاح المحاسبي عن معلومات التغيرات المناخية على مؤشرات تقييم جودة المحفظة الائتمانية بالبنوك التجارية، كما يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقييم جودة المحفظة الائتمانية في ظل تطبيق مبادئ التمويل المستدام على مؤشرات الأداء الرئيسية بالبنوك التجارية.

وأخيراً حاولت دراسة (Jacob (2023): التعرف على العلاقة بين جودة محفظة القروض وكفاءة بنوك الودائع المالية المدرجة في نيجيريا، واعتمدت الدراسة في قياس جودة محفظة القروض على مقاييس مثل نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ومعدل استرداد القروض، كما يتم قياس الكفاءة من خلال مؤشرات مثل نسبة التكلفة إلى العائد، والعائد على الأصول،

والعائد على حقوق الملكية، وكشفت النتائج عن وجود علاقة واضحة بين جودة محفظة القروض والكفاءة في القطاع المصرفي، حيث تميل البنوك ذات جودة محفظة القروض الأعلى إلى إظهار نسب كفاءة أفضل، مما يشير إلى وجود إطار أكثر قوة لإدارة مخاطر الائتمان والفعالية التشغيلية الشاملة، وعلى العكس من ذلك قد تواجه البنوك ذات جودة محفظة القروض المنخفضة تحديات في إدارة القروض الخاصة بها، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الربحية، وتؤكد نتائج الدراسة على أهمية ممارسات إدارة مخاطر الائتمان الفعالة، وأن تحسين جودة محفظة القروض يؤدي إلى تعزيز كفاءة البنك عن طريق تقليل القروض المتعثرة، وتقليل المخصصات، وتعزيز معدل الاسترداد.

ومن خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة، يمكن استخلاص مجموعة من النقاط أهمها:

- تبين للباحث من تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف وقيمة المنشأة أنها لم تتناول القطاع المصرفي ك مجال للتطبيق كما أن تلك الدراسات لم تتناول بيئة الأعمال المصرية، كما أجمعت معظم الدراسات (Šimáková, 2017; Iliá, et al., 2019;) على وجود تأثير سلبي لتقلبات أسعار الصرف على قيمة المنشأة، كما أوضحت بعض الدراسات (Luo & Wang, 2018;) دور المشتقات المالية في الحد من مخاطر هذه التقلبات. (Riaz, et al., 2021)
- كما تبين للباحث من تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف والأداء المالي وجود أدلة مختلطة بشأن تأثير تغيرات أسعار الصرف على الأداء المالي، فأكدت بعض الدراسات (Elhussein, et al., 2019; Bahjat, et al. 2022; Banda & Haabazoka,) على وجود تأثير سلبي لتقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي، في حين يرى البعض الآخر (Alagbe, et al., 2021; Harban, et al., 2021) عدم وجود أي تأثير لتقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي، كما ترى دراسة (Mugi & Okiro, 2021) أن زيادة العقود الأجلة ومقايضات العملات والخيارات من شأنها أن تؤدي إلى تحسين العائد على الأصول، وتوصي الدراسة بضرورة أخذ إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية في الاعتبار لتحسين عائد البنوك على الأصول وبالتالي الأداء المالي للبنوك.
- كما خلص الباحث من تحليل وتقييم الدراسات التي تناولت العلاقة بين تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية وجودة المحفظة الائتمانية، اتفق معظم الدراسات (Hada, et al., 2020; Ahmed,) فيما بينها على أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة من خلال تأثيرها على قدرة عملاء البنك على سداد قروضهم وهو ما ينعكس على جودة المحفظة الائتمانية للبنك، كما أشارت دراسة (Bhatt, et al., 2023) إلى أن إدارة مخاطر الائتمان تتوسط العلاقة بين مخاطر السوق متمثلة في مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف وأداء البنوك التجارية، في حين ترى دراسة (Koskei, 2020) أن سعر الصرف لا يؤثر على نسبة القروض المتعثرة، ولكن جميع هذه الدراسات في بيئات غير البيئة المصرية.
- كما خلص الباحث من تحليل وتقييم الدراسات التي تناولت العلاقة بين الأداء المالي وقيمة المنشأة تأكيد معظم الدراسات (Hermawan, et al., 2021; Mulyadi, 2022; Zhou, et al.,) على الدور الوسيط الذي يمارسه الأداء المالي بين قيمة المنشأة والعديد من المتغيرات المستقلة الأخرى، إلا أنها لم تتناول الدور الوسيط للأداء المالي بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وقيمة البنوك التجارية.

• كما خلص الباحث من تحليل وتقييم الدراسات التي تناولت العلاقة بين جودة المحفظة الائتمانية وقيمة المنشأة المصرفية تأكيد معظم الدراسات (سيد، ٢٠٢٠؛ Jacob, 2023; Koroleva, et al., 2021) أن تحسين جودة المحفظة الائتمانية يؤدي إلى تعزيز كفاءة البنك وربحيته، كما أكدت دراسة شحاتة (٢٠٢٣) على وجود أثر ذو دلالة معنوية لتقييم جودة المحفظة الائتمانية في ظل تطبيق مبادئ التمويل المستدام على مؤشرات الأداء الرئيسية بالبنوك التجارية، إلا أن هذه الدراسات لم تتناول الأثر المباشر لجودة المحفظة الائتمانية على قيمة البنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية.

ويتميز البحث الحالي: بتركيزه على قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المنشأة المصرفية في وجود مؤشرات الأداء المالي للبنك ومؤشرات جودة المحفظة الائتمانية للبنك كمتغيرات وسيطة من خلال دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية. **رابعاً: أهداف الدراسة:** يتجسد الهدف الرئيس للبحث في قياس أثر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية على كل من الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة المصرفية. **وذلك سعياً نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية:**

1- بيان أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المنشأة المصرفية.
2- الكشف عن أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأداء المالي للمنشأة المصرفية.

3- قياس انعكاسات مؤشرات الأداء المالي على قيمة المنشأة المصرفية.
4- تقييم أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات جودة المحفظة الائتمانية.
5- قياس انعكاسات مؤشرات جودة المحفظة الائتمانية على قيمة المنشأة المصرفية.
خامساً: أهمية الدراسة: فيما يلي أهمية الدراسة من الجانبين العلمي والعملية:

1- **الأهمية العلمية:** تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من خلال:

- تزايد الاهتمام بتبني رؤية علمية محاسبية جديدة لتحديد الآثار والانعكاسات المحاسبية لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي للمنشأة.
- مساهمة وإثراء البحوث المحاسبية في مجال جودة المحفظة الائتمانية، والمساهمة في سد الفجوة البحثية الناتجة عن الجدل حول طبيعة العلاقة بين جودة المحفظة الائتمانية وقيمة البنك.
- زيادة الاهتمام بموضوع جودة المحفظة الائتمانية لاسيما التأكيد على دور جودة الائتمان خلال الأزمات المالية وحالات الإفلاس التي لحقت ببعض البنوك الكبرى.
- التأكيد على جوهرية العلاقة بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وقدرة عملاء البنوك على السداد ومن ثم نسبة القروض المتعثرة التي تعكس مدي جودة المحفظة الائتمانية للبنك.
- تحسين القدرة على تحديد قيمة البنك في ضوء مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية التي يمكن أن يتعرض لها البنك وابرار تأثيرها على قيمة البنك.

2- **الأهمية العملية:** تستمد الدراسة أهميتها العملية من خلال: تتبع الأهمية العملية للبحث الحالي من أهمية مجتمع الدراسة محل التحليل، باعتبار أن قطاع البنوك من أهم القطاعات الاقتصادية في جميع دول العالم، وأحد أهم القطاعات الضامنة لاستقرار النظام المالي بالاقتصاد المصري، وبالتالي يحظى بأهمية كبيرة في البيئة المصرية، وتتمثل هذه الأهمية في ما يلي:

- تلبية احتياجات السلطات الإشرافية والرقابية من توافر معلومات دقيقة بشأن متابعة ورقابة أداء البنوك التجارية، للتحقق من السلامة المالية للبنوك التجارية خاصة في ظل أزمة تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.
 - مساعدة إدارات البنوك في تفعيل ورفع مستوى إدارة المخاطر لمواجهة التقلبات الاقتصادية المستقبلية.
 - تمكين إدارات البنوك من تحديد أهم المعوقات التي تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية وما ينتج عنها من تأثير على قيمة البنك.
 - تمكين المتعاملين في السوق المالية من قياس العلاقة بين المخاطر والعائد في البنوك وتحديد مستواهما (الخطر والعائد).
 - مساعدة إدارات البنوك في تحديد انعكاسات تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على جودة المحافظ الائتمانية حتي تتمكن من التحوط لها في المستقبل.
 - مساعدة المستثمرين الذين يريدون معلومات محاسبية دقيقة وموثوقة عن أداء وقيمة البنك، لمساعدتهم على ترشيد قرارات الاستثمار وتقييم الفرص الاستثمارية بشكل أفضل.
- سادساً: فروض الدراسة:**

- في ضوء تساؤلات البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه، واستناداً على استقراء وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيراته، يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:
- 1- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المنشأة المصرفية.
 - 2- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأداء المالي للمنشأة المصرفية.
 - 3- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات الأداء المالي على قيمة المنشأة المصرفية.
 - 4- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات جودة المحفظة الائتمانية.
 - 5- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات جودة المحفظة الائتمانية على قيمة المنشأة المصرفية.
- سابعاً: حدود ونطاق البحث:** من خلال استعراض الباحث لمشكلة البحث وأهدافه وأهميته وفروضه فإن هذا البحث لم يتناول النقاط التالية:

- **حدود منهجية:** يقتصر البحث على دراسة وتحليل تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي فقط باعتباره العملة الأجنبية الأكثر استخدام وتداول في البيئة المصرية، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية الأخرى، كما أقتصر البحث في قياس الأداء المالي للبنوك من خلال مؤشر العائد على الأصول ومؤشر العائد على حقوق الملكية، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث أي مؤشرات أخرى لقياس الأداء المالي، كما أقتصر البحث في قياس جودة المحفظة الائتمانية على مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض والتسهيلات، ومؤشر مخصص خسائر القروض إلى القروض غير المنتظمة، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث أي مؤشرات أخرى لقياس جودة المحفظة الائتمانية.
- **حدود مكانية:** يقتصر البحث على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثم يخرج عن نطاق الدراسة باقي البنوك التجارية الغير مقيدة بالبورصة المصرية.
- **حدود زمنية:** يقتصر البحث على سلسلة زمنية قدرها ٨ سنوات من عام ٢٠١٦ - ٢٠٢٣م، حيث أعلن البنك المركزي المصري تحرير سعر الصرف بشكل كامل لأول مرة في نوفمبر عام ٢٠١٦.

ثامناً: منهج البحث: من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه تم الاعتماد على المنهج العلمي المعاصر، الذي يمزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي حيث يستخدم: الاستقرائي والاستنباطي حيث يستخدم:

- **المنهج الاستقرائي:** وذلك من خلال استقراء وتحليل ما ورد بالدراسات العربية والأجنبية التي تناولت تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، والتي تناولت جودة المحفظة الائتمانية والأداء المالي، وأيضاً الدراسات التي تناولت قيمة المنشأة.
 - **المنهج الاستنباطي:** ومن خلال هذا المنهج يحاول الباحث قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة المصرفية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.
- تاسعاً: خطة البحث:** تم تقسيم خطة البحث على النحو التالي:

- القسم الأول: الإطار العام للبحث.
 - القسم الثاني: قيمة المنشأة المصرفية بين المفهوم والمقاييس.
 - القسم الثالث: جودة المحفظة الائتمانية ومؤشرات قياسها.
 - القسم الرابع: تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية ومؤشرات قياسه.
 - القسم الخامس: مفهوم أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر تقلباتها.
 - القسم السادس: الدراسة التطبيقية بالبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.
 - القسم السابع: الخلاصة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.
- وفيما يلي عرض تفصيلي لباقي محاور البحث.**

القسم الثاني: قيمة المنشأة المصرفية (المفهوم والمحددات ونماذج القياس)

١- مفهوم قيمة المنشأة المصرفية:

تعتبر قيمة المنشأة من الموضوعات الهامة والحيوية التي أهتم بها الفكر المحاسبي، وترجع أهميتها إلى أن مفهوم خلق القيمة يعتبر هدف رئيسي تسعى إليه جميع المنشآت باختلاف أنواعها، لما له من تأثير على زيادة ثروة الملاك وجذب استثمارات جديدة لأن قيمة المنشأة تعتبر عاملاً رئيسياً للمستثمرين عند اتخاذ قرارات الاستثمار، كما أنه تمثل مؤشر هام عن كفاءة المنشأة ومقياس لأدائها، إلا أن وضع مفهوم محدد ومتفق عليه لقيمة المنشأة وطريقة قياسها يعد من الأمور الصعبة والأكثر جدلاً في الأدب المحاسبي (منصور وآخرون، ٢٠٢٣). وفيما يلي عرض لبعض الآراء المتعلقة بمفهوم قيمة المنشأة:

أشارت الهيئة العامة للرقابة المالية في المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت، الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بأن قيمة المنشأة هي المقابل المالي المقدر كسعر عادل للمنشأة محل التقييم، ويكون هذا التقدير بناءً على مجموعة من الافتراضات المستقبلية يتم توظيفها وفقاً لأساليب التقييم المناسبة وفي ضوء الغرض من التقييم، ويعتبر أهم تلك الافتراضات المستقبلية افتراض استمرارية المنشأة ككيان قائم، وأن يكون لهذا الكيان قدرة على توليد منافع مستقبلية من خلال الاستخدام الأمثل لأصوله (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٧).

في حين عرفها مسعد وآخرون (٢٠٢٢) على أنها ذلك المبلغ النقدي العادل الذي يعبر عن القيمة المعادلة لكافة موارد المنشأة (التي تتمثل في العوائد المتوقع الحصول عليها في المستقبل كنتيجة لاستغلال تلك الموارد في بيئتها التنظيمية القائمة) وذلك في ظل مراعاة مفهوم استمرارية المنشأة في أداء الأنشطة المختلفة.

وقد عرفها آخرون بأنها القيمة المتوقع الحصول عليها من قبل حملة الأسهم، وهي تمثل حاصل ضرب السعر السوقي للسهم في عدد الأسهم، وإضافة قيمة للبنك تتمثل في زيادة القيمة السوقية للأسهم نتيجة أنشطة أعمال البنك، كما يمكن النظر لقيمة البنك من منظورين هما: القيمة التي تمت إضافتها للبنك، والقيمة التي تمت إضافتها لأصحاب المصالح (الوكيل، ٢٠٢٢؛ Isgiyarta, 2019). كما عرفت دراسة (Anggraini & Tanjung (2020) قيمة المنشأة على أنها القيمة السوقية حيث كلما ارتفع سعر السهم زادت قيمة المنشأة أيضاً.

والجدير بالذكر أن مفهوم القيمة يختلف طبقاً للهدف الذي تسعى إليه كل منشأة، فوفقاً لهدف تعظيم الأرباح كان الاهتمام بتحقيق أقصى قدر من الأرباح بهدف زيادة حقوق المساهمين، وعند تحقيق الأرباح المرجوة يتم توزيع كل الأرباح التشغيلية على المساهمين، أما الآن أصبح من المسلم به أن الهدف الرئيسي للمنشأة هو تحقيق أقصى قيمة لسعر السهم، وعادة ما تزيد الإجراءات التي تتخذها المنشأة نحو تعظيم سعر أسهمها، أي أن هدف تعظيم القيمة أشمل من هدف تعظيم الربح (إبراهيم، ٢٠٢٠). وفي هذا الشأن أوضحت دراسة (عبد الغني وآخرون، ٢٠٢٣) أن هناك ثلاثة قيم لكل منشأة تتمثل في الآتي:

- **القيمة السوقية:** وهي تعبر عن قيمة أسهم وسندات المنشأة في سوق الأوراق المالية، وفي حالة عدم تداول الأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية تقاس قيمة المنشأة من خلال قدرة الأصول على تحقيق تدفقات نقدية.
- **القيمة الدفترية:** وهي تعبر عن قيمة الأصول والخصوم كما تمثلها البيانات المحاسبية وهي في أغلب الأحوال بيانات تاريخية.
- **قيمة التصفية:** وهي تعبر عن قيمة المنشأة عند تصفية النشاط، أي صافي قيمة بيع أصول المنشأة.

٢- محددات قيمة المنشأة المصرفية:

وفيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر على قيمة المنشأة تشير الدراسات إلى وجود العديد من العوامل، حيث كشفت دراسة (إبراهيم وآخرون، ٢٠٢٣) عن وجود مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤثر على قيمة المنشأة، ويمكن تقسيمها إلى عوامل كلية مثل حجم الناتج القومي، والضرائب، سعر الفائدة، معدل التضخم، سعر الصرف، وعوامل جزئية مثل العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح، والقيمة الدفترية، والرفعة المالية، هذا بالإضافة إلى مدى توافر المعلومات وخصائص المنشأة.

في حين أشارت بعض الدراسات (بدر وشاهين، ٢٠٢٣؛ سعد وآخرون، ٢٠٢٢) إلى أنه يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية، والعوامل الداخلية التي يمكن السيطرة عليها والتحكم فيها من قبل إدارة المنشأة مثل ربحية المنشأة واستمرارية الأرباح وتوقيت توزيع الأرباح، الرافعة المالية، حجم المنشأة، هيكل رأس المال والمعلومات المفصّل عنها، أما العوامل الخارجية هي العوامل التي لا يمكن السيطرة عليها والتحكم فيها من قبل إدارة المنشأة مثل التضخم وسعر الفائدة ومستوى الاسقرار السياسي.

٣- نماذج قياس قيمة المنشأة:

تعددت نماذج القياس المستخدمة في قياس قيمة المنشأة مع تعدد أصحاب المصالح، ويمكن تصنيف تلك النماذج إلى أربع مجموعات من المقاييس، حيث تتمثل المجموعة الأولى في المقاييس المحاسبية، وهي المقاييس التي تعتمد على المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية مثل معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم، في حين تتمثل المجموعة الثانية في المقاييس السوقية، وتعتمد تلك المقاييس في تحديد قيمة المنشأة على المعلومات السوقية ومن أمثلة تلك المقاييس القيمة السوقية لأسهم المنشأة، القيمة السوقية لحقوق الملكية، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للأسهم، بينما تتمثل المجموعة الثالثة في المقاييس الاقتصادية، وهي المقاييس التي تركز في تحديد قيمة المنشأة على مقدار الزيادة في قيمة الاستثمارات ومن أهم المقاييس الاقتصادية لقيمة المنشأة مقياس القيمة السوقية المضافة، ومقياس القيمة الاقتصادية المضافة، وأخيراً المجموعة الرابعة والتي تتمثل في الجمع بين المقاييس السوقية والمقاييس المحاسبية، مثل مقياس Tobin's Q ويعبر هذا المقياس عن احتمالية النمو في أصول المنشأة، ويستخدم للتنبؤ بالقيمة السوقية للمنشأة وأدائها المستقبلي وتقييم ربحية الاستثمار، والذي يقيس قيمة المنشأة من خلال قسمة إجمالي القيمة السوقية للمنشأة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول، حيث أن القيمة السوقية لحقوق الملكية = عدد الأسهم × سعر إقبال السهم في تاريخ نهاية السنة المالية (الوكيل، ٢٠٢٢؛ صالح وعلي، ٢٠٢١؛ عيطة، ٢٠٢٠).

وهو يمثل المقياس الأنسب من وجهة نظر المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين، كذلك يعد من أشهر المقاييس المستخدمة في قياس قيمة المنشأة، حيث يتميز بسهولة حسابه، وتوافر البيانات اللازمة لاستخدامه، بالإضافة لكونه مقياساً للأداء في الأجل الطويل، كما أنه لا يقتصر على المعلومات المحاسبية فقط، بل يأخذ في اعتباره المعلومات المحاسبية والسوقية معاً، كما يعد من أكثر المقاييس مصداقية، حيث يعتمد على بيانات مالية فعلية لا تتطلب تقديراً، مما يقلل من أخطاء التقدير ويزيد من دقة القياس (محمد، ٢٠١٩؛ علي وصالح، ٢٠٢١؛ السيد، ٢٠٢٠).

القسم الثالث: جودة المحفظة الائتمانية ومؤشرات قياسها

١- مفهوم جودة المحفظة الائتمانية:

تعد المحفظة الائتمانية (محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية) أكبر الأصول والمصدر الرئيسي للإيرادات في البنوك، وأيضاً أكبر مصادر المخاطر علي سلامة البنك وقيمته، سواء كان ذلك بسبب إهمال معايير الائتمان أو سوء إدارة مخاطر المحفظة أو ضعف الاقتصاد، وقد كانت مشاكل المحفظة الائتمانية تاريخياً السبب الرئيسي لخسائر البنوك وإخفاقاتها، وتعرف جودة المحفظة الائتمانية بأنها القدرة على توفير مستوى مقبول من مخاطر الائتمان وأقصى عائد ممكن، ويعتمد هذا التعريف على افتراض أن المخاطر هي الخصائص الرئيسية للمحفظة الائتمانية، أي أن معايير تقييم جودة المحفظة الائتمانية هي مستوى المخاطر التي تتعرض لها المحفظة (Murodovich & Jahongir, 2022); (Bhat, et al., 2020).

في حين عرف (Bredl (2018) جودة المحفظة الائتمانية بأنها الجدارة الائتمانية أو خطر التخلف عن السداد لمحفظة البنوك، وتحدد البنوك جودة محفظة الائتمان الخاصة بها باستخدام عدة مؤشرات من بينها القروض المتعثرة ومخصصات خسائر القروض واحتياطيات خسائر القروض. وتؤثر جودة المحفظة الائتمانية على قدرة البنوك التجارية على إقراض عملائها بطريقة مستدامة، في حين أن إدارة جودة المحفظة الائتمانية للبنوك التجارية لا تزال تشكل تحدياً، فأصدار القروض أمر بالغ الأهمية لأداء معظم البنوك التجارية في جميع أنحاء العالم (Ombito, 2020).

٢- مؤشرات قياس جودة المحفظة الائتمانية:

تماشياً مع العديد من الدراسات (سيد، ٢٠٢٠؛ حسن، ٢٠٢٠؛ حسين، ٢٠٢١؛ عزام والصعيدي، ٢٠٢٢؛ شحاتة، ٢٠٢٣؛ Olando؛ ٢٠٢٣؛ Sriyono & Nabellah, 2022; Koroleva, et al., 2021; Muratenyi, 2022) التي تناولت جودة المحفظة الائتمانية، يمكن قياس جودة المحفظة الائتمانية طبقاً لعدة مؤشرات أهمها:

- **مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض والتسهيلات:** يعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات قياس جودة المحفظة الائتمانية، وهو عبارة عن قيمة القروض والتسهيلات غير المنتظمة في السداد مقسومة على إجمالي القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء، ويعبر هذا المؤشر عن كفاءة البنك في إدارة الائتمان وتحليله ومتابعته، وبالتالي قدرة البنك على تحصيل القروض خلال الفترة المالية، وتسعى البنوك دائماً إلى خفض هذا المؤشر فكلما كانت قيمة هذا المؤشر منخفضة كلما كان مؤشراً إيجابياً على جودة المحفظة الائتمانية للبنك.
- **مؤشر مخصصات خسائر القروض إلى القروض غير المنتظمة:** يوضح هذا المؤشر قيمة المخصصات المقررة للقروض لمقابلة الأضمحلال مقسومة على إجمالي قيمة القروض والتسهيلات غير المنتظمة في السداد، ويعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة البنك على مواجهة القروض التي في طريقها للأضمحلال، وتسعى البنوك دائماً إلى رفع هذا المؤشر فكلما كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة كلما كانت دالة على أن المخصصات كافية وتم استخدامها في مواجهة الغرض الذي أنشأت من أجله.
- **مؤشر مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض والتسهيلات:** يعكس هذا المؤشر مقدار ما قد يتحمله البنك من مخصصات نتيجة خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات الائتمانية، ويعبر عن مدى احتياط البنك ضد الخسائر المتوقعة في المحفظة الائتمانية، ويتم قياسه من خلال قسمة مخصصات خسائر القروض على إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية.

القسم الرابع: تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية ومؤشرات قياسه

١- مفهوم الأداء المالي:

يعرف الأداء بصفة عامة بأنه تحقيق الغرض من النشاط، ومن الناحية المالية يعرف الأداء المالي بأنه مقدرة المنشأة على إدارة مواردها والرقابة عليها (فرج، ٢٠٢٤). كما يعرف الأداء المالي بأنه قدرة المنشأة على إدارة عملياتها بكفاءة وفعالية بالشكل الذي يضمن تحقيق الأرباح (Al-waeli, et al., 2020). في حين عرفه (محمد، ٢٠٢٣) بأنه العملية المتعلقة بقياس النتائج الخاصة بسياسات المنشأة وعملياتها التشغيلية معبراً عنها في صورة كمية، ويعكس تحليل الأداء المالي المركز المالي للمنشأة ومركزها التنافسي بالنسبة للقطاع الذي تنتمي إليه. كما عرفت دراسة (عبد المعطي وآخرون، ٢٠٢٣) الأداء المالي بأنه مؤشر هام للمنشأة يعكس مدى فعالية المنشأة في استخدام مواردها المالية لخلق قيمة بأقل تكلفة، كما يعكس قوة أو ضعف المنشأة ومدى قدرتها على البقاء والمنافسة في السوق.

٢- تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

يحتل تقييم الأداء المالي للبنوك أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية، نظراً لندرة الموارد الاقتصادية والمالية مقارنة بالاحتياجات الكبيرة لها، لهذا يعتبر من أهم التحديات التي يواجهها مدراء البنوك هو كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة لهم أفضل استخدام، مما يتطلب ضرورة تقييم الأداء لاتخاذ القرارات المختلفة، ويمثل التقييم المالي مقياساً هاماً لتقييم أداء البنك في الاستخدام الكفء للموارد وتحديد نقاط الضعف والقوة التي تساعد في علاج نواحي الضعف واتخاذ القرارات المختلفة والتخطيط اللازم، ويمكن ابراز أهمية تقييم الأداء المالي للبنك علي النحو التالي (إبراهيم، ٢٠٢٠):

- يوفر تقييم الأداء مقياساً لاكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها ووضع الحلول لعلاجها.
- يوفر تقييم الأداء مقياساً لمدي نجاح البنك في تحقيق أهدافه.
- يوفر تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات.
- يساهم تقييم الأداء في ترشيد الانفاق وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة.
- يوفر تقييم الأداء مقياس لتقييم قدرة البنك على تحقيق خطته من خلال مقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المستهدفة.
- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ووضعة التنافسي.
- يكشف تقييم الأداء عن مدي مساهمة البنك في عملية التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

٣- العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

بشأن العوامل المؤثرة في الأداء المالي، توجد العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأداء المالي للمنشأة ومن أهمها (فرج، ٢٠٢٤):

- **العوامل الداخلية:** وهي العوامل التي تحدث داخل المنشأة والتي يمكنها الرقابة عليها، وهي ناتج تفاعل عدة عناصر داخلية وتؤثر على أدائها المالي، وتشمل العوامل التقنية، والعوامل البشرية، ونظم المعلومات، وحجم المنشأة.
- **العوامل الخارجية:** وهي العوامل التي تحدث خارج المنشأة والتي لا يمكنها التحكم فيها، وتمثل هذه العوامل فرص أو تهديدات ومخاطر للمنشأة، وتشمل عوامل اقتصادية ومنها السياسة الاقتصادية للدولة، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، ومعدلات التضخم، ودرجة المنافسة، عوامل إجتماعية، وعوامل سياسية.

٣- مؤشرات قياس الأداء المالي:

يمكن تقييم الأداء المالي للمنشأة من خلال مجموعة من المؤشرات المالية، وذلك بهدف تشخيص الوضع المالي للمنشأة (أي معرفة نقاط القوى وتعزيزها لمعرفة نقاط الضعف ومعالجتها)، وهناك العديد من مؤشرات تقييم الأداء والتي تتمثل في مؤشرات السيولة ومؤشرات النشاط ومؤشرات المخاطرة ومؤشرات العائد، ولتقييم الأداء المالي في هذه الدراسة سوف يتم التركيز على المؤشرات المتعلقة بالربحية فقط وذلك لارتباطها بهدف الدراسة، حيث تعكس نسب الربحية صورة عن حقيقة الأداء المالي المحقق للبنك، والتي تتمثل فيما يلي (شحاتة، ٢٠٢٣؛ عبد المعطي وآخرون، ٢٠٢٣؛ إبراهيم، ٢٠٢٠؛ الشلاحي وآخرون، ٢٠٢٢):

- **معدل العائد على الأصول:** ويشير إلى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح لتوليد الأرباح، كما يعكس نسبة ربحية المنشأة، أي يقيس هذا المعدل قدرة البنك في توليد أرباح من الأصول، وكلما زادت النسبة كلما دل على قوة ربحية البنك الناتجة عن الاستثمار، ويحسب من خلال قسمة صافي الربح بعد الضرائب على متوسط إجمالي الأصول.
- **معدل العائد على حقوق الملكية:** يقيس هذا المؤشر العائد المتوقع عن كل جنيه من حقوق الملكية، وارتفاع المؤشر يدل على ارتفاع كفاءة البنك في تحقيق عائد من أموال المساهمين، ويتم حسابه بقسمة صافي الربح بعد الضرائب على متوسط إجمالي حقوق الملكية.

القسم الخامس: مفهوم أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر تقلباتها

١- مفهوم سعر صرف العملات الأجنبية:

يعرف سعر صرف العملات الأجنبية بأنه سعر الوحدة من العملة الأجنبية (الدولار مثلاً) مقاساً بوحدات العملة المحلية للدولة (الجنيه المصري) أو العكس، أي أنه قيمة عملة بدلالة عملة أخرى (Molele & Mukuddem-Petersen, 2020). وقد مرت أنظمة صرف العملات الأجنبية بعدة مراحل تاريخية مختلفة من حيث تقلبات أسعارها فيما بينها وذلك على النحو التالي (محمود، ٢٠٢٣؛ (Belghitar, et al., 2021):

- **نظام سعر الصرف الثابت (قاعدة الذهب):** سيطر هذا النظام خلال فترة قاعدة الذهب والتي امتدت حتى فترة الحرب العالمية الأولى في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تميز هذا النظام بالثبات في الأسعار، حيث يسمح هذا النظام بتقلب أسعار الصرف في حدود ضيقة محكومة بالداخل والخارج من خلال الذهب، ويتم تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.
- **نظام سعر الصرف الحر:** وفقاً لهذا النظام تتحكم قاعدة العرض والطلب في أسواق العملات الأجنبية، بالتالي تتحدد أسعار الصرف وفقاً لقوى العرض والطلب، وقد خلف هذا النظام قاعدة الذهب عندما قررت عدد من الدول ذات التأثير الاقتصادي العالمي التخلي عن نظام الذهب، وتتميز أسعار العملات الأجنبية وفقاً لهذا النظام بالتقلب المرتبط بالعرض والطلب مع تدخل السلطات النقدية للدولة عند الضرورة، حيث تدخل مشترياً أو بائعاً باستخدام ما لديها من احتياطات النقد الأجنبي أو الذهب حفاظاً على الاقتصاد المحلي والمؤسسات المالية في الدولة من الانهيار.
- **نظام الرقابة على أسعار الصرف:** تخضع أسعار صرف العملات الأجنبية وفقاً لهذا النظام للرقابة الكاملة من الدولة، ويتم الإشراف الحكومي المنظم على سوق النقد الأجنبي أي الإشراف على عرض وطلب أسعار النقد الأجنبي في السوق، ويتميز هذا النظام بمجموعة من الخصائص منها

عدم السماح بحرية تحويل العملة المحلية إلى العملات الأجنبية إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.

- **نظام استقرار أسعار الصرف:** ويعرف هذا النظام بنظام بريتون وودز والذي تم استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، وأتى به صندوق النقد الدولي من أجل استقرار أسعار صرف العملات، ومنع المضاربة في العملات على المستوى الدولي، ووفقاً لهذا النظام لا تكون أسعار الصرف ثابتة كما في نظام قاعدة الذهب ولا تتمتع بحرية كما في النظام الحر بل تخضع لرقابة مستمرة.

٢- مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية:

تعد مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من المخاطر السوقية التي تواجه المنشآت باختلاف أنواعها، وتعرف مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات بأنها المخاطر الناتجة عن التغير المتوقع في أسعار صرف العملات الأجنبية (Saidi, et al., 2021). وتمثل مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية درجة التقلب في أسعار صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى، وتمثل هذه المخاطر حالة من عدم التأكد حول السعر الذي من الممكن أن يتم تبادل به العملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية مستقبلاً، وبالتالي تتضمن تلك المخاطر خسائر مباشرة أو غير مباشرة، حيث تكون هناك خسائر مباشرة نتيجة التعرض غير المتحوط عنه، أما الخسائر الغير مباشرة تكون في التدفقات النقدية للمنشأة، أو الأصول والالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية، أو انخفاض صافي الأرباح ومن ثم التأثير على قيمة المنشأة نتيجة التغير غير المتوقع في أسعار صرف العملات الأجنبية (محمود، ٢٠٢٣).

ويعتبر التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية مصدر قلق للمنشأة نظراً لأن تقلبات أسعار الصرف يمكن أن تؤثر على صافي التدفقات النقدية وصافي الربح، ونظراً لأن سعر السهم هو عبارة عن القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وبالتالي فإن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ستؤدي إلى تقلبات أسعار السهم (Setiawanta, at al., 2020; Osho & Fagbamila, 2022). وعلى الرغم من أنه يمكن إدارة التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وتقليلها من خلال استخدام إدارة المنشآت لاستراتيجيات التحوط التشغيلي إلا أن هذا التعرض لا يزال مصدراً مهماً للمخاطر التي تتعرض لها المنشآت، وتقدم الأدلة التجريبية وبصفة خاصة في الأسواق الناشئة بعض الإرشادات حول القنوات التي يمكن من خلالها أن تؤثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على ربحية المنشأة، وتشمل هذه القنوات جانبين هما (محمود، ٢٠٢٣؛ Rashid, et al., 2021; Belghitar, et al., 2021):

- **الجانب الأول جانب المعاملات:** حيث يتأثر جانب المعاملات بمرونة الطلب السعرية والتي تؤكد على تأثير تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال جانب المعاملات على أداء المنشأة من خلال التغيرات في الأسعار النسبية وإعادة توزيع الدخل، وتأثيرها على الموردين والعملاء والمنافسين.
- **الجانب الثاني الجانب المالي:** وهو الذي يؤثر من خلاله تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المنشأة، وذلك من خلال التأثير على القوائم المالية للمنشأة والتأثير على أصولها والتزاماتها المقومة بالعملة الأجنبية، ويطلق عليه جانب التقييم.

القسم السادس

الدراسة التطبيقية بالبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.

يستهدف هذا القسم تقديم أدلة تطبيقية من خلال تحليل محتوى التقارير السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة، وكذلك أسعار صرف العملات الأجنبية المتوفرة على موقع البنك المركزي المصري، لقياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة المصرفية، وسعيًا نحو إختبار فروض البحث بشكل عملي يتناول الباحث بهذا القسم كل من:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية خلال نطاق فترة الدراسة ٢٠١٦-٢٠٢٣م وعددها (١٢) بنك، أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة من البنوك تتمثل في مجموعة من البنوك يبلغ عددها (٧) بنوك، ولتحقيق الهدف من الدراسة التطبيقية قام الباحث باختيار مفردات عينة البحث وفقاً للمعايير التالية:

- توافر التقارير المالية للبنوك محل الدراسة بانتظام خلال فترة الدراسة.
 - تقوم البنوك بنشر قوائمها المالية بالجنبة المصري في ٣١ / ١٢ من كل عام.
 - تم استبعاد البنوك الإسلامية الآتية (بنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك أبو ظبي الإسلامي المصري، وبنك البركة مصر) نظراً لأن أنشطة هذه البنوك قائمة على المراجعة، والمشاركة، والإجارة الإسلامية والتي تختلف عن طبيعة نشاط البنوك التجارية.
 - أن يكون للبنك أسهم نشطة يتم تداولها بالبورصة خلال فترة الدراسة.
- وفيما يلي البنوك التي تمثل عينة البحث (البنك التجاري الدولي، بنك التعمير والإسكان، بنك قطر الوطني الأهلي، بنك قناة السويس، البنك المصري الخليجي، بنك كريدي اجريكول- مصر، بنك الكويت الوطني- مصر).

ثانياً: توصيف متغيرات البحث ومؤشرات قياسها: تناول البحث أربعة متغيرات (مستقلة، ووسيط، وتابعة) حيث يتمثل المتغير المستقل في تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية، كما يتمثل المتغير الوسيط الأول في الأداء المالي بواقع مؤشرين، والمتغير الوسيط الثاني في جودة المحفظة الائتمانية بواقع مؤشرين، وأخيراً يتناول المتغير التابع قيمة المنشأة المصرفية، وإسترشاداً بما قدمته الدراسات السابقة بشأن مؤشرات قياس هذه المتغيرات يمكن للباحث ترميز متغيرات البحث ووصف دلالتها بشكل مختصر، وعرض مؤشرات قياسها كما هو موضح بالجدول التالي رقم (١)، وذلك تمهيداً لجمع البيانات من البنوك التجارية محل الدراسة، والتي تدعم إختبار الفروض وإستخلاص أهم النتائج والتوصيات.

جدول رقم (١)

متغيرات البحث ومؤشرات قياسها.

رمز المتغير	المتغير	مؤشرات القياس	المصادر
أولاً: المتغير التابع: قيمة المنشأة المصرفية.			
FV	قيمة المنشأة	Tobin's Q = (القيمة السوقية لحقوق الملكية + القيمة الدفترية لإجمالي الإلتزامات) / القيمة الدفترية لإجمالي الأصول	- الوكيل، ٢٠٢٢. - صالح وعلي، ٢٠٢١. - عيطة، ٢٠٢٠.
ثانياً: المتغير الوسيط الأول: الأداء المالي.			
ROA	صافي العائد على متوسط الأصول	صافي الربح بعد الضرائب في نهاية السنة / متوسط الأصول	- شحاتة، ٢٠٢٣. - عبد المعطي وآخرون، ٢٠٢٣.

قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية
قموزة، أحمد محمد محمد؛ شاهين، عبد الحميد أحمد أحمد؛ البغدادي، رجب محمد عمران أحمد

رمز المتغير	المتغير	مؤشرات القياس	المصادر
ROE	صافي العائد على متوسط حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضرائب في نهاية السنة / متوسط حقوق الملكية	- إبراهيم، ٢٠٢٠. - الشلاحي وآخرون، ٢٠٢٢.
ثالثاً: المتغير الوسيط الثاني: جودة المحفظة الائتمانية.			
N-PL/ TL	القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض	القروض غير المنتظمة / إجمالي القروض	- عزام والصعدي، ٢٠٢٢. - شحاتة، ٢٠٢٣.
LP/ N-PL	مخصصات خسائر القروض إلى القروض غير المنتظمة	مخصصات خسائر القروض / القروض غير المنتظمة	- Sriyono & Nabellah, 2022. - Koroleva, et al., 2021. - Olando & Muratenyi, 2020.
رابعاً: المتغير المستقل: تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.			
ERF	معدل التقلب في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار الأمريكي)	(متوسط أسعار صرف الدولار الأمريكي في نهاية السنة - متوسط أسعار صرف الدولار الأمريكي في بداية السنة) / متوسط أسعار صرف الدولار الأمريكي في بداية السنة.	- Niepmann & Schmidt-Eisenlohr, 2022. - Bernoth & Herwart, 2021.

المصدر: من إعداد الباحث.

ثالثاً: مصادر الحصول على البيانات: قام الباحث بجمع بيانات الدراسة التطبيقية التي تخدم متغيرات البحث من واقع التقارير السنوية للبنوك، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني لكل بنك والموقع الرسمي للبنك المركزي المصري بالإضافة إلى موقع مباشر www.mubasher.info، وتتمثل فترة الدراسة والتحليل في ٨ سنوات تبدأ من عام ٢٠١٦م وحتى عام ٢٠٢٣م لعدد ٧ بنوك، وقد قام الباحث بتجميع وإدخال وتصنيف البيانات باستخدام برنامج EXCEL.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة: وفقاً لطبيعة البيانات إعتد الباحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتعلقة ببرنامج SPSS والتي تتمثل في:

- معلومات الإحصاء الوصفي، لتحديد أدنى قيمة وأعلى قيمة، والتعرف على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بشأن المتغيرات وبيان دلالتها من الجانب المحاسبي.
- مصفوفة الارتباط والتي تعكس درجة الارتباط بين كل متغير من متغيرات البحث وبقية المتغيرات، وبيان طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.
- نموذج تحليل الإحداد والذي يستخدم لتحديد أثر المتغير المستقل (تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية) والمتغيرات الوسيطة (الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية) على المتغير التابع (قيمة المنشأة المصرفية).
- أسلوب تحليل المسار لتفسير العلاقات السببية بين متغيرات البحث.

خامساً: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: يتناول هذا الجزء نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال بيان كل من: أدنى وأعلى قيمة، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لكل متغير، كما يوضحها الجدول التالي رقم (٢)، وفيما يتعلق بنتائج المتغير التابع المتمثل في قيمة المنشأة المصرفية يتضح أن المتوسط الحسابي (١,٠٢٥٠) وذلك بإنحراف معياري (٠,٠٨٧٩)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي لقيمة المنشأة المصرفية بين البنوك التجارية محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,٩٠) في حين بلغت أعلى قيمة (١,٢٠).

وفيما يتعلق بالمتغيرات الوسيطة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لصافي العائد على متوسط الأصول (٠,٠٢٥٧) وذلك بإنحراف معياري (٠,٠١١٩)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي لصافي العائد على

قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية
قموزة، أحمد محمد محمد؛ شاهين، عبد الحميد أحمد أحمد؛ البغدادي، رجب محمد عمران أحمد

متوسط الأصول بين البنوك التجارية محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,٠٠٧٥) في حين بلغت أعلى قيمة (٠,٠٥٦٨)، وقد جاء المتوسط الحسابي لصافي العائد على متوسط حقوق الملكية (٠,٢٦١٠) وذلك بإنحراف معياري (٠,٠٩٧٨)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي لصافي العائد على متوسط حقوق الملكية بين البنوك التجارية محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,٠٩٧٨) في حين بلغت أعلى قيمة (٠,٤٦٩٣)، كما بلغ المتوسط الحسابي للقروض غير المنتظمة على إجمالي القروض (٠,٠٦٣٩) وذلك بإنحراف معياري (٠,٠٨٢٠)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي للقروض غير المنتظمة على إجمالي القروض بين البنوك التجارية محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,٠٠٧٥) في حين بلغت أعلى قيمة (٠,٥٠٨٤)، وأخيراً جاء المتوسط الحسابي لمخصص القروض على القروض غير المنتظمة (١,٥٤٩٤) وذلك بإنحراف معياري (٠,٧٤٢٣)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي لمخصص القروض على القروض غير المنتظمة بين البنوك التجارية محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,١٣٩٨) في حين بلغت أعلى قيمة (٤,٩٠١٤).

وبالنسبة للمتغير المستقل المتمثل في تقلبات أسعار الصرف الأجنبية، بلغ المتوسط الحسابي (٠,٢٥٥٢) وذلك بإنحراف معياري (٠,٤٧٠٦)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي لمخصص القروض على القروض غير المنتظمة بين البنوك التجارية محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,١٠٤٥) في حين بلغت أعلى قيمة (١,٣٦٣٠).

جدول رقم (٢)

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعلى قيمة	أدنى قيمة	رمز المتغير	المتغيرات
٠,٠٨٧٩	١,٠٢٥٠	١,٢٠	٠,٩٠	FV	قيمة المنشأة المصرفية.
٠,٠١١٩	٠,٠٢٥٧	٠,٠٥٦٨	٠,٠٠٧٥	ROA	صافي العائد على متوسط الأصول.
٠,٠٩٧٨	٠,٢٦١٠	٠,٤٦٩٣	٠,٠٩٧٨	ROE	صافي العائد على متوسط حقوق الملكية.
٠,٠٨٢٠	٠,٠٦٣٩	٠,٥٠٨٤	٠,٠٠٧٥	N-PL/TL	القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض.
٠,٧٤٢٣	١,٥٤٩٤	٤,٩٠١٤	٠,١٣٩٨	LP/N-PL	مخصص القروض للقروض غير المنتظمة.
٠,٤٧٠٦	٠,٢٥٥٢	١,٣٦٣٠	٠,١٠٤٥	ERF	تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

سادساً: نتائج مقاييس الإزدواج الخطي (Collinearity Statistics): يستخدم لاختبار مدى وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، من خلال فحص معامل تضخم التباين (VIF) فإذا كانت قيمة (VIF) أقل من أو تساوي (١٠) يمكن الحكم بعدم وجود إزدواج بين المتغيرات المستقلة، وقد كشفت نتائج الجدول التالي رقم (٣) أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (١٠)، حيث تتراوح قيم اختبار معامل تضخم التباين بين (١,١٢٠ : ٣,١٧١)، كما أن قيم اختبار فترة السماح (Tolerance) تتراوح بين (٠,٣١٥ : ٠,٨٩٣) وهي أقل من الواحد الصحيح لكافة المتغيرات، مما

قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية
قموزة، أحمد محمد محمد؛ شاهين، عبد الحميد أحمد أحمد؛ البغدادي، رجب محمد عمران أحمد

يعني وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرات المستقلة، ومن ثم لا تعاني من مشكلة تداخل البيانات أو الازدواج الخطي.

جدول رقم (٣) نتائج مقاييس الإزدواج الخطي (Collinearity Statistics)

VIF	Tolerance	رمز المتغير	المتغيرات
١,١٥٣	٠,٨٦٧	ERF	تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.
٣,١٧١	٠,٣١٥	ROA	صافي العائد على متوسط الأصول.
٣,٠٣٥	٠,٣٢٩	ROE	صافي العائد على متوسط حقوق الملكية.
١,٢٦٠	٠,٧٩٤	N-PL/ TL	القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض.
١,١٢٠	٠,٨٩٣	LP/ N-PL	مخصص القروض للقروض غير المنتظمة.

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

سابعاً: نتائج تحليل الارتباط Correlation Analysis: في ضوء طبيعة البيانات تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لتحديد العلاقة بين المتغيرات، كما بالجدول التالي رقم (٤):

جدول رقم (٤) نتائج مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة Pearson Correlation

ERF	LP/ N-PL	N-PL/ TL	ROE	ROA	FV	المتغيرات
					١	FV
				١	**٠,٥٤٩ (٠,٠٠٠)	ROA
			١	**٠,٧٩٨ (٠,٠٠٠)	**٠,٥٦٧ (٠,٠٠٠)	ROE
		١	*-٠,٢٦٤ (٠,٠٤٩)	*-٠,٣٣٥ (٠,٠١٢)	-٠,٠٤١ (٠,٧٦٣)	N-PL/ TL
	١	*-٠,٣٢٥ (٠,٠١٥)	٠,٠٩٥ ٠,٤٨٦	٠,١٢٢ (٠,٣٧٢)	*٠,٣٠٤ (٠,٠٢٣)	LP/ N-PL
١	-٠,٠٩٢ (٠,٤٩٩)	٠,١٧٧ (٠,١٩٢)	٠,٠٦٠ (٠,٦٦٠)	-٠,١٥٣ (٠,٢٦١)	٠,٢٠١ (٠,١٣٨)	ERF

* تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة ٠,٠٥

** تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة ٠,٠١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من مصفوفة الارتباط السابقة لمتغيرات الدراسة وجود العديد من العلاقات تتمثل أهمها

في الآتي:

- وجود علاقة ارتباط معنوية بين صافي العائد على متوسط الأصول وقيمة المنشأة المصرفية، حيث جاءت إشارة معامل الارتباط موجبة بمعامل (٠,٥٤٩) وذلك بمستوى دلالة (٠,٠١)، مما يشير إلى أن ارتفاع صافي العائد على متوسط الأصول يحسن من قيمة البنوك التجارية.
- وجود علاقة ارتباط معنوية بين صافي العائد على متوسط حقوق الملكية وقيمة المنشأة المصرفية، حيث جاءت إشارة معامل الارتباط موجبة بمعامل (٠,٥٦٧) وذلك بمستوى دلالة (٠,٠١)، مما يشير إلى أن ارتفاع صافي العائد على متوسط حقوق الملكية يحسن من قيمة البنوك التجارية.
- وجود علاقة ارتباط معنوية بين مخصص القروض على القروض غير المنتظمة وقيمة المنشأة المصرفية، حيث جاءت إشارة معامل الارتباط موجبة بمعامل (٠,٣٠٤) وذلك بمستوى دلالة

قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية
قموزة، أحمد محمد محمد؛ شاهين، عبد الحميد أحمد أحمد؛ البغدادي، رجب محمد عمران أحمد

(٠,٠٥)، مما يشير إلى أن زيادة نسبة مخصص خسائر القروض لقروض الغير المنتظمة يحسن من قيمة البنوك التجارية، كما توجد علاقة عكسية ضعيفة وغير معنوية بين القروض غير المنتظمة على إجمالي القروض وقيمة المنشأة المصرفية حيث جاءت إشارة معامل الارتباط سالبة بمعامل (٠,٠٤١-).

• وجود علاقة ارتباط بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وقيمة المنشأة المصرفية، حيث جاءت إشارة معامل الارتباط موجبة بمعامل (٠,٢٠١) ولكن علاقة غير معنوية، كما توجد علاقة ارتباط ولكن غير معنوية بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وكل من صافي العائد على متوسط حقوق الملكية والقروض غير المنتظمة على إجمالي القروض، حيث جاءت إشارة معامل الارتباط موجبة بمعامل (٠,١٧٧، ٠,٠٦٠) على التوالي، في حين توجد علاقة عكسية وغير معنوية بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وكل من صافي العائد على متوسط الأصول ومخصص القروض على القروض غير المنتظمة حيث جاءت إشارة معامل الارتباط سالبة بمعامل (٠,١٥٣، -٠,٠٩٢) على التوالي.

ثامناً: نتائج إختبارات فروض الدراسة: يمكن الإعتماد على نتائج تحليل الإنحدار لإختبار فروض البحث، وذلك على النحو التالي:

١- نتائج إختبار الفرض الأول: ينص الفرض الأول من فروض البحث على أنه " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المنشأة المصرفية " ومن خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الإنحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المنشأة المصرفية كما بالجدول التالي رقم (٥).

جدول رقم (٥)

نتائج تحليل الإنحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المنشأة المصرفية

المتغيرات	معامل الإنحدار B	معامل الإنحدار Beta	قيمة "T" المحسوبة"	مستوى المعنوية	الدالة الإحصائية
ثابت الدالة	١,٠١٥	-	٧٦,٦٩٨	-	-
تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية	٠,٠٣٧	٠,٢٠١	١,٥٠٥	٠,١٣٨	غير معنوي
المؤشرات العامة للنموذج:					
معامل الارتباط R	٠,٢٠١				
معامل التحديد R ²	٠,٠٤٠				
قيمة F المحسوبة	٢,٢٦٦				
درجات الحرية (ن-١)	(١-٥٦)				
مستوى المعنوية	٠,١٣٨				
معادلة الانحدار	ERF + e٠,٠٣٧ + ١,٠١٥FV=				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق عدم معنوية نموذج الإنحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المنشأة المصرفية، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٢,٢٦٦) بمستوى معنوية للنموذج (٠,١٣٨)، كما بلغ معامل الارتباط (R) للنموذج (٠,٢٠١) والذي يبين وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وقيمة المنشأة المصرفية، وقد بلغ معامل التحديد (R²) للنموذج (٠,٠٤٠)، حيث يشير إلى قدرة تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تفسير ٤% فقط من التغيرات في قيمة المنشأة المصرفية.

قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية
قموزة، أحمد محمد محمد؛ شاهين، عبد الحميد أحمد أحمد؛ البغدادي، رجب محمد عمران أحمد

٢- نتائج اختبار الفرض الثاني: ينص الفرض الثاني من فروض البحث على أنه " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأداء المالي للمنشأة المصرفية" ومن خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الانحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على صافي العائد على متوسط الأصول للمنشأة المصرفية كما بالجدول التالي رقم (٦).

جدول رقم (٦)

نتائج تحليل الانحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على صافي العائد على متوسط الأصول للمنشأة المصرفية

المتغيرات	معامل الانحدار B	معامل الانحدار Beta	قيمة "T" المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
ثابت الدالة	٠,٠٢٧	-	١٤,٧٠٧	-	-
تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية	-٠,٠٠٤	-٠,١٥٣	-١,١٣٦	٠,٢٦١	غير معنوي
المؤشرات العامة للنموذج:					
معامل الارتباط R	٠,١٥٣				
معامل التحديد R ²	٠,٠٢٣				
قيمة F المحسوبة	١,٢٩٠				
درجات الحرية (ن-١)	(١-٥٦)				
مستوى المعنوية	٠,٢٦١				
معادلة الانحدار	ERF + e-٠,٠٠٤ ٠,٠٢٧ROA =				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق عدم معنوية نموذج الانحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على صافي العائد على متوسط الأصول، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (١,٢٩٠) بمستوى معنوية للنموذج (٠,٢٦١)، كما بلغ معامل الارتباط (R) للنموذج (٠,١٥٣) والذي يبين وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ومؤشر صافي العائد على متوسط الأصول، وقد بلغ معامل التحديد (R²) للنموذج (٠,٠٢٣)، حيث يشير إلى قدرة تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تفسير ٢% فقط من التغيرات في صافي العائد على متوسط الأصول.

ومن خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الانحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على صافي العائد على متوسط حقوق الملكية للمنشأة المصرفية كما بالجدول التالي رقم (٧).

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل الانحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على صافي العائد على متوسط حقوق الملكية للمنشأة المصرفية

المتغيرات	معامل الانحدار B	معامل الانحدار Beta	قيمة "T" المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
ثابت الدالة	٠,٢٥٨	-	١٧,١٧١	-	-
تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية	٠,٠١٢	٠,٠٦٠	٠,٤٤٣	٠,٦٦٠	غير معنوي
المؤشرات العامة للنموذج:					
معامل الارتباط R	٠,٠٦٠				
معامل التحديد R ²	٠,٠٠٤				
قيمة F المحسوبة	٠,١٩٦				

قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية
قموزة، أحمد محمد محمد؛ شاهين، عبد الحميد أحمد أحمد؛ البغدادي، رجب محمد عمران أحمد

المتغيرات	معامل الإنحدار B	معامل الإنحدار Beta	قيمة "T" المحسوبة"	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
درجات الحرية (ن-١)			(١-٥٦)		
مستوى المعنوية			٠,٦٦٠		
معادلة الانحدار	$ERF + e٠,٠١٢ + ٠,٢٥٨ROE =$				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق عدم معنوية نموذج الإنحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على صافي العائد على متوسط حقوق الملكية، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٠,١٩٦) بمستوى معنوية للنموذج (٠,٦٦٠)، كما بلغ معامل الارتباط (R) للنموذج (٠,٠٦٠) والذي يبين وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة جداً بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ومؤشر صافي العائد على متوسط حقوق الملكية، وقد بلغ معامل التحديد (R^2) للنموذج (٠,٠٠٤)، حيث يشير إلى قدرة تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تفسير ٠,٤% فقط من التغيرات في صافي العائد على متوسط حقوق الملكية.

٣- نتائج اختبار الفرض الثالث: ينص الفرض الثالث من فروض البحث على أنه " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات الأداء المالي على قيمة المنشأة المصرفية " ومن خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الإنحدار لأثر صافي العائد على متوسط الأصول على قيمة المنشأة المصرفية كما بالجدول التالي رقم (٨).

جدول رقم (٨)

نتائج تحليل الإنحدار لأثر صافي العائد على متوسط الأصول على قيمة المنشأة المصرفية

المتغيرات	معامل الإنحدار B	معامل الإنحدار Beta	قيمة "T" المحسوبة"	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
ثابت الدالة	٠,٩٢١	-	٣٨,٨٩٢	-	-
صافي العائد على متوسط الأصول	٤,٠٤٠	٠,٥٤٩	٤,٨٢٧	٠,٠٠٠	معنوي
المؤشرات العامة للنموذج:					
معامل الارتباط R			٠,٥٤٩		
معامل التحديد R^2			٠,٣٠١		
قيمة F المحسوبة			٢٣,٢٩٧		
درجات الحرية (ن-١)			(١-٥٦)		
مستوى المعنوية			٠,٠٠٠		
معادلة الانحدار	$ROA + e٤,٠٤٠ + ٠,٩٢١FV =$				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق معنوية نموذج الإنحدار لأثر صافي العائد على متوسط الأصول على قيمة المنشأة المصرفية، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٢٣,٢٩٧) بمستوى معنوية للنموذج (٠,٠٠٠)، كما بلغ معامل الارتباط (R) للنموذج (٠,٥٤٩) والذي يبين وجود علاقة ارتباط طردية بين صافي العائد على متوسط الأصول وقيمة المنشأة المصرفية، وقد بلغ معامل التحديد (R^2) للنموذج (٠,٣٠١)، حيث يشير إلى قدرة صافي العائد على متوسط الأصول على تفسير ٣٠% من التغيرات في قيمة المنشأة المصرفية.

ومن خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الإنحدار لأثر صافي العائد على متوسط حقوق الملكية على قيمة المنشأة المصرفية كما بالجدول التالي رقم (٩).

قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية
قموزة، أحمد محمد محمد؛ شاهين، عبد الحميد أحمد أحمد؛ البغدادي، رجب محمد عمران أحمد

جدول رقم (٩)

نتائج تحليل الانحدار لأثر صافي العائد على متوسط حقوق الملكية على قيمة المنشأة المصرفية

المتغيرات	معامل الانحدار B	معامل الانحدار Beta	قيمة T " المحسوبة "	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
ثابت الدالة	٠,٨٩٢	-	٣١,٨٠٨	-	-
صافي العائد على متوسط حقوق الملكية	٠,٥٠٩	٠,٥٦٧	٥,٠٥٦	٠,٠٠٠	معنوي
المؤشرات العامة للنموذج:					
معامل الارتباط R	٠,٥٦٧				
معامل التحديد R ²	٠,٣٢١				
قيمة F المحسوبة	٢٥,٥٦٤				
درجات الحرية (ن-١)	(٥٦-١)				
مستوى المعنوية	٠,٠٠٠				
معادلة الانحدار	$ROE + e٠,٥٠٩ + ٠,٨٩٢FV =$				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويوضح من الجدول السابق معنوية نموذج الانحدار لأثر صافي العائد على متوسط حقوق الملكية على قيمة المنشأة المصرفية، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٢٥,٥٦٤) بمستوى معنوية للنموذج (٠,٠٠٠)، كما بلغ معامل الارتباط (R) للنموذج (٠,٥٦٧) والذي يبين وجود علاقة ارتباط طردية بين صافي العائد على متوسط حقوق الملكية وقيمة المنشأة المصرفية، وقد بلغ معامل التحديد (R²) للنموذج (٠,٣٢١)، حيث يشير إلى قدرة صافي العائد على متوسط حقوق الملكية على تفسير ٣٢% من التغيرات في قيمة المنشأة المصرفية.

٤- نتائج إختبار الفرض الرابع: ينص الفرض الرابع من فروض البحث على أنه " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على جودة المحفظة الائتمانية" ومن خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الانحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض كما بالجدول التالي رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)

نتائج تحليل الانحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على القروض غير المنتظمة

لإجمالي القروض

المتغيرات	معامل الانحدار B	معامل الانحدار Beta	قيمة T " المحسوبة "	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
ثابت الدالة	٠,٠٥٦	-	٤,٥١٩	-	-
تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية	٠,٠٣١	٠,١٧٧	١,٣٢١	٠,١٩٢	غير معنوي
المؤشرات العامة للنموذج:					
معامل الارتباط R	٠,١٧٧				
معامل التحديد R ²	٠,٠٣١				
قيمة F المحسوبة	١,٧٤٦				
درجات الحرية (ن-١)	(٥٦-١)				
مستوى المعنوية	٠,١٩٢				
معادلة الانحدار	$ERF + e٠,٠٣١ + ٠,٠٥٦N-PL/ TL =$				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية
قموزة، أحمد محمد محمد؛ شاهين، عبد الحميد أحمد أحمد؛ البغدادي، رجب محمد عمران أحمد

ويتضح من الجدول السابق عدم معنوية نموذج الإنحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض، وذلك عند مستوى معنوية (0,05)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (1,746) بمستوى معنوية للنموذج (0,192)، كما بلغ معامل الارتباط (R) للنموذج (0,177) والذي يبين وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ومؤشر القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض، وقد بلغ معامل التحديد (R^2) للنموذج (0,031)، حيث يشير إلى قدرة تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تفسير 3% فقط من التغيرات في القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض.

ومن خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الإنحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر مخصص القروض للقروض غير المنتظمة للمنشأة المصرفية كما بالجدول التالي رقم (11).

جدول رقم (11)

نتائج تحليل الإنحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على مخصص القروض للقروض غير المنتظمة

المتغيرات	معامل الإنحدار B	معامل الإنحدار Beta	قيمة T" المحسوبة"	مستوى المعنوية	الدالة الإحصائية
ثابت الدالة	1,087	-	13,961	-	-
تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية	-0,145	-0,092	-0,680	0,499	غير معنوي
المؤشرات العامة للنموذج:					
معامل الارتباط R	0,092				
معامل التحديد R^2	0,008				
قيمة F المحسوبة	0,463				
درجات الحرية (ن-1)	(1-06)				
مستوى المعنوية	0,499				
معادلة الإنحدار	$ERF + e_{0,145} - 1,087LP / N-PL =$				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق عدم معنوية نموذج الإنحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر مخصص القروض للقروض غير المنتظمة، وذلك عند مستوى معنوية (0,05)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (0,463) بمستوى معنوية للنموذج (0,449)، كما بلغ معامل الارتباط (R) للنموذج (0,092) والذي يبين وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ومؤشر مخصص القروض للقروض غير المنتظمة، وقد بلغ معامل التحديد (R^2) للنموذج (0,008)، حيث يشير إلى قدرة تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تفسير 0,8% فقط من التغيرات في القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض.

5- نتائج إختبار الفرض الخامس: ينص الفرض الخامس من فروض البحث على أنه " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة المحفظة الائتمانية على قيمة المنشأة المصرفية" ومن خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الإنحدار لأثر القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض على قيمة المنشأة المصرفية كما بالجدول التالي رقم (12).

قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية
قموزة، أحمد محمد محمد؛ شاهين، عبد الحميد أحمد أحمد؛ البغدادي، رجب محمد عمران أحمد

جدول رقم (١٢)

نتائج تحليل الانحدار لأثر القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض على قيمة المنشأة المصرفية

المتغيرات	معامل الانحدار B	معامل الانحدار Beta	قيمة T" المحسوبة"	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
ثابت الدالة	١,٠٢٨	-	٦٨,١٩٤	-	-
القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض	-٠,٠٤٤	-٠,٠٤١	-٠,٣٠٢	٠,٧٦٣	غير معنوي
المؤشرات العامة للنموذج:					
معامل الارتباط R	٠,٠٤١				
معامل التحديد R ²	٠,٠٠٢				
قيمة F المحسوبة	٠,٠٩١				
درجات الحرية (ن-١)	(١-٥٦)				
مستوى المعنوية	٠,٧٦٣				
معادلة الانحدار	N-PL/ TL + e٠,٠٤٤ - ١,٠٢٨FV =				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق عدم معنوية نموذج الانحدار لأثر القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض على قيمة المنشأة المصرفية، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٠,٠٩١) بمستوى معنوية للنموذج (٠,٧٦٣)، كما بلغ معامل الارتباط (R) للنموذج (٠,٠٤١) والذي يبين وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض وقيمة المنشأة المصرفية، وقد بلغ معامل التحديد (R²) للنموذج (٠,٠٠٢)، حيث يشير إلى قدرة القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض على تفسير ٠,٢% فقط من التغيرات في قيمة المنشأة المصرفية.

ومن خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الانحدار لأثر مخصص القروض للقروض غير المنتظمة على قيمة المنشأة المصرفية كما بالجدول التالي رقم (١٣).

جدول رقم (١٣)

نتائج تحليل الانحدار لأثر مخصص القروض للقروض غير المنتظمة على قيمة المنشأة المصرفية

المتغيرات	معامل الانحدار B	معامل الانحدار Beta	قيمة T" المحسوبة"	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
ثابت الدالة	٠,٩٦٩	-	٣٦,٨٠٩	-	-
مخصص القروض للقروض غير المنتظمة	٠,٠٣٦	٠,٣٠٤	٢,٣٤٥	٠,٠٢٣	معنوي
المؤشرات العامة للنموذج:					
معامل الارتباط R	٠,٣٠٤				
معامل لتحديد R ²	٠,٠٩٢				
قيمة F المحسوبة	٥,٤٩٧				
درجات الحرية (ن-١)	(١-٥٦)				
مستوى المعنوية	٠,٠٢٣				
معادلة الانحدار	LP/ N-PL + e٠,٠٣٦ + ٠,٩٦٩FV =				

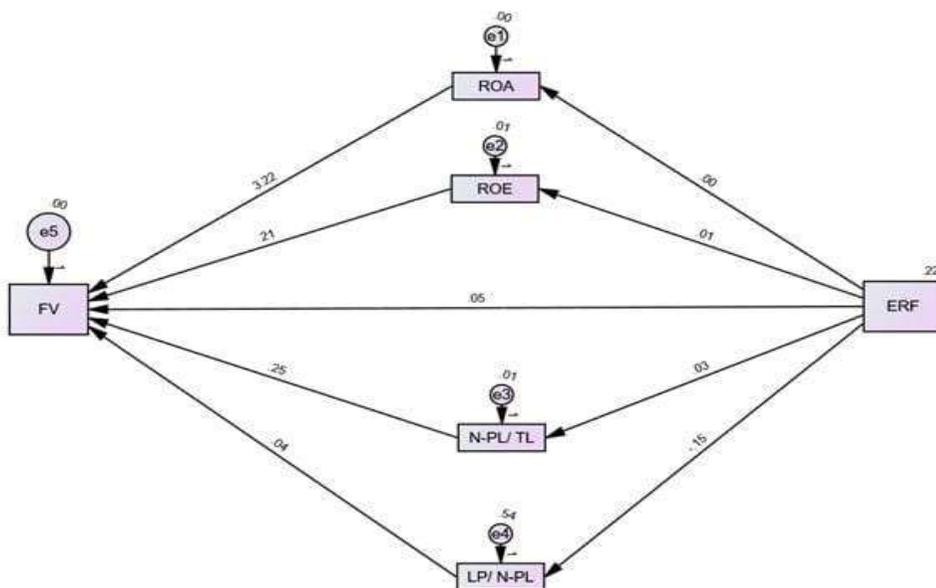
المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق معنوية نموذج الانحدار لأثر مخصص القروض للقروض غير المنتظمة على قيمة المنشأة المصرفية، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، حيث بلغت قيمة F

المحسوبة (٥,٤٩٧) بمستوى معنوية للنموذج (٠,٠٢٣)، كما بلغ معامل الارتباط (R) للنموذج (٠,٣٠٤) والذي يبين وجود علاقة ارتباطية بين مخصص القروض للقروض غير المنتظمة وقيمة المنشأة المصرفية، وقد بلغ معامل التحديد (R^2) للنموذج (٠,٠٩٢)، حيث يشير إلى قدرة مخصص القروض للقروض غير المنتظمة على تفسير ٩% من التغيرات في قيمة المنشأة المصرفية.

ثامناً: نتائج إختبار تحليل المسار Path Analysis:

يمكن استخدام نموذج تحليل المسار Path Analysis، لاستخلاص طبيعة العلاقات بين متغيرات البحث وتحديد مدى تأثير المتغير المستقل والمتغيرات الوسيطة على المتغير التابع، وفيما يلي شكل علاقات النموذج وفقاً لنتائج تحليل المسار باستخدام برنامج AMOS.



شكل رقم (١)

نتائج تحليل المسار بشأن العلاقات بين المتغيرات

المصدر: نتائج تحليل AMOS.

وبجسد الشكل السابق رقم (١) كافة العلاقات بين متغيرات البحث، وذلك من خلال بيان اتجاه العلاقة ومعاملات الإنحدار الخاص بها، حيث يوضح العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وبين مؤشرات الأداء المالي ومؤشرات جودة المحفظة الائتمانية وقيمة المنشأة المصرفية، ويمكن ترجمة هذه العلاقات وبيان درجة تأثيرها ومعامل تحديدها من خلال الجدول التالي رقم (١٤)، كما ينبغي الإشارة إلى أنه بتحليل نتيجة مجموعة المؤشرات العامة لاختبار جودة مطابقة نموذج تحليل المسار، والتحقق من صحة وسلامة العلاقات بين متغيرات البحث، تبين الآتي:

- مؤشر مطابقة الجودة (GFI) تتراوح قيمة المؤشر بين (١ : ٠)، وتشير القيمة المرتفعة إلى تطابق النموذج بشكل أفضل مع بيانات العينة، وقد بلغت قيمة مؤشر مطابقة الجودة (٠,٧٥٦) مما يدل على جودة النموذج.

- مؤشر المطابقة المعياري (NFI) تتراوح قيمة المؤشر بين (٠ : ١)، وتشير القيمة المرتفعة إلى تطابق النموذج بشكل أفضل مع بيانات العينة، وقد بلغت قيمة مؤشر المطابقة المعياري (٠,٣٧٣) مما يدل على جودة النموذج.

جدول رقم (١٤)

نتائج تحليل المسار للعلاقات بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية والأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية وقيمة المنشأة المصرفية.

الدلالة	R ²	P.Value	Beta	T-Text (C.R)	العلاقة بين المتغيرات	
غير معنوي	٠,٠٠٤-	٠,٢٥٢	٠,١٥٣-	١,١٤٦-	ROA	ERF
غير معنوي	٠,٠١٢	٠,٦٥٥	٠,٠٦٠	٠,٤٤٧	ROE	ERF
غير معنوي	٠,١٤٥-	٠,٤٩٢	٠,٠٩٢-	٠,٦٨٦-	N-PL/ TL	ERF
غير معنوي	٠,٠٣١	٠,١٨٢	٠,١٧٧	١,٣٣٤	LP/ N-PL	ERF
معنوي	٠,٠٤٥	٠,٠١٣	٠,٢٥٢	٢,٤٩٠	FV	ERF
معنوي	٣,٢١٨	٠,٠٠٠	٠,٤٥٤	٤,٥٨١	FV	ROA
معنوي	٠,٢١٠	٠,٠١٤	٠,٢٤٢	٢,٤٦٨	FV	ROE
معنوي	٠,٠٣٩	٠,٠٠٠	٠,٣٣٨	٣,٤٣٦	FV	N-PL/ TL
معنوي	٠,٢٤٦	٠,٠١٧	٠,٢٣٩	٢,٣٩٦	FV	LP/ N-PL
P.Value	DF		GFI		المؤشرات العامة للنموذج	
٠,٠٠٠	٦		٠,٧٥٦			
Chi-square			NFI			
٧٢,٤٠٩			٠,٣٧٣		معادلة النموذج	
FV = (.05) ERF + (.04) LP/NPL + (.25) NPL/TL + (3.22) ROA + (.21) ROE + (1) e5						

المصدر: نتائج تحليل AMOS.

- ويتضح من الجدول السابق رقم (١٤) معنوية النموذج المقترح ككل في إختبار العلاقات التآثيرية بين المتغيرات، حيث بلغت قيمة Chi-square (٧٢,٤٠٩) عند درجة حرية DF (٦) وذلك بمستوى معنوية P.Value (٠,٠٠٠) وهو أقل من (٠,٠٥)، وعلى المستوى التفصيلي يتضح كل من:
- يفسر المتغير المستقل المتمثل في تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية نسبة ضعيفة من التغيرات في كل من صافي العائد على متوسط الأصول، وصافي العائد على متوسط حقوق الملكية، القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض، مخصص القروض للقروض غير المنتظمة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R² (٠,٠٠٤-، ٠,٠١٢، ٠,١٤٥-، ٠,٠٣١) على التوالي، وقد جاءت P.Value (٠,٢٥٢، ٠,٦٥٥، ٠,٤٩٢، ٠,١٨٢) على التوالي وهي غير دالة معنوية عند (٠,٠٥).
 - تفسر المتغيرات الوسيطة المتمثلة في صافي العائد على متوسط الأصول، وصافي العائد على متوسط حقوق الملكية، القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض، مخصص القروض للقروض غير المنتظمة، نسبة جيدة من التغيرات في المتغير التابع المتمثل في قيمة المنشأة المصرفية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R² (٣,٢١٨، ٠,٢١٠، ٠,٠٣٩، ٠,٢٤٦) على التوالي، وقد جاءت P.Value (٠,٠٠٠، ٠,٠١٤، ٠,٠٠٠، ٠,٠١٧) على التوالي وجميعها دالة معنوية.
 - يفسر المتغير المستقل نسبة ضعيفة من التغيرات في المتغير التابع المتمثل في قيمة المنشأة المصرفية في ظل وجود المتغيرات الوسيطة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R² (٠,٠٤٥)، وقد جاءت P.Value (٠,٠١٣) وهي دالة معنوية عند (٠,٠٥).

ومن خلال العرض السابق، يمكن التأكيد على وجود تأثير ضعيف ذو دلالة معنوية لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المنشأة المصرفية في ظل وجود الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية كمتغيرات وسيطة.

القسم السابع

الخلاصة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.

في إطار عرض وتحليل الإطار النظري للبحث وتقديم أدلة تطبيقية بالبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، يمكن عرض نتائج البحث وتقديم مجموعة من التوصيات والدراسات المستقبلية على النحو التالي:

أولاً: دلالات ونتائج البحث:

- 1- وجود مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤثر على قيمة المنشأة، ويمكن تقسيمها إلى عوامل كلية مثل حجم الناتج القومي، والضرائب، سعر الفائدة، معدل التضخم، سعر الصرف، وعوامل جزئية مثل العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح، والقيمة الدفترية، والرفعة المالية.
- 2- أن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية تؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة من خلال تأثيرها على قدرة عملاء البنك على سداد قروضهم وهو ما يعكس على جودة المحفظة الائتمانية للبنك.
- 3- أن تحسين جودة المحفظة الائتمانية يؤدي إلى تعزيز كفاءة البنك وربحيته ومن ثم تحسين قيمة البنك.
- 4- وجود العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأداء المالي للمنشأة ومن أهم العوامل الخارجية أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، ومعدلات التضخم، ودرجة المنافسة.
- 5- تتضمن مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية خسائر مباشرة أو غير مباشرة، حيث تكون هناك خسائر مباشرة نتيجة التعرض غير المتحوط عنه، أما الخسائر الغير مباشرة تكون في التدفقات النقدية للمنشأة، أو الأصول والالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية، أو انخفاض صافي الأرباح ومن ثم التأثير على قيمة المنشأة نتيجة التغيير غير المتوقع في أسعار صرف العملات الأجنبية.
- 6- تعد تقلبات أسعار الصرف من المخاطر السوقية التي تواجه المنشآت، وأصبح التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية أحد مصادر عدم التأكد وأحد المخاطر التي تواجه المنشآت، وذلك من خلال تأثير التغيير غير المتوقع لأسعار صرف العملات الأجنبية على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية.
- 7- تتوقف سلامة واستقرار الجهاز المصرفي على نجاح البنوك في تبني استراتيجيات وأنظمة سليمة وفعالة لإدارة المخاطر المصرفية بمختلف أنواعها ومن أهمها المخاطر الائتمانية ومخاطر أسعار الصرف.
- 8- أن أي تحسن في أداء البنك يصاحبه زيادة في قيمته، كما أن أي قصور في أداء البنك يؤدي إلى انخفاض قيمته السوقية والاقتصادية.
- 9- تعد قيمة البنك من الأمور الهامة للمستثمرين كمؤشر لتقييم وضع البنك في سوق الأوراق المالية بصفة عامة، حيث تنعكس قيمة البنك في سعر السهم.

- كما كشفت الدراسة التطبيقية عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:
- 1- عدم معنوية نموذج الإنحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المنشأة المصرفية، وذلك عند مستوى معنوية (0,05)، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذج (0,138)، كما بلغ معامل الارتباط (R) للنموذج (0,201) والذي يبين وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وقيمة المنشأة المصرفية، وقد بلغ معامل التحديد (R^2) للنموذج (0,040)، حيث يشير إلى قدرة تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تفسير 4% فقط من التغيرات في قيمة المنشأة المصرفية.
 - 2- عدم معنوية نموذج الإنحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على صافي العائد على متوسط الأصول، وذلك عند مستوى معنوية (0,05)، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذج (0,261)، كما بلغ معامل الارتباط (R) للنموذج (0,153) والذي يبين وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ومؤشر صافي العائد على متوسط الأصول، وقد بلغ معامل التحديد (R^2) للنموذج (0,023)، حيث يشير إلى قدرة تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تفسير 2% فقط من التغيرات في صافي العائد على متوسط الأصول.
 - 3- عدم معنوية نموذج الإنحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على صافي العائد على متوسط حقوق الملكية، وذلك عند مستوى معنوية (0,05)، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذج (0,260)، كما بلغ معامل الارتباط (R) للنموذج (0,060) والذي يبين وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة جداً بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ومؤشر صافي العائد على متوسط حقوق الملكية، وقد بلغ معامل التحديد (R^2) للنموذج (0,004)، حيث يشير إلى قدرة تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تفسير 0,4% فقط من التغيرات في صافي العائد على متوسط حقوق الملكية.
 - 4- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لصافي العائد على متوسط الأصول على قيمة المنشأة المصرفية، وذلك عند مستوى معنوية (0,05)، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذج (0,000)، كما بلغ معامل الارتباط (R) للنموذج (0,549) والذي يبين وجود علاقة ارتباط طردية بين صافي العائد على متوسط الأصول وقيمة المنشأة المصرفية، وقد بلغ معامل التحديد (R^2) للنموذج (0,301)، حيث يشير إلى قدرة صافي العائد على متوسط الأصول على تفسير 30% من التغيرات في قيمة المنشأة المصرفية.
 - 5- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لصافي العائد على متوسط حقوق الملكية على قيمة المنشأة المصرفية، وذلك عند مستوى معنوية (0,05)، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذج (0,000)، كما بلغ معامل الارتباط (R) للنموذج (0,567) والذي يبين وجود علاقة ارتباط طردية بين صافي العائد على متوسط حقوق الملكية وقيمة المنشأة المصرفية، وقد بلغ معامل التحديد (R^2) للنموذج (0,321)، حيث يشير إلى قدرة صافي العائد على متوسط حقوق الملكية على تفسير 32% من التغيرات في قيمة المنشأة المصرفية.
 - 6- عدم معنوية نموذج الإنحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض، وذلك عند مستوى معنوية (0,05)، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذج (0,192)، كما بلغ معامل الارتباط (R) للنموذج (0,177) والذي يبين وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ومؤشر القروض غير

المنتظمة لإجمالي القروض، وقد بلغ معامل التحديد (R^2) للنموذج (0,031)، حيث يشير إلى قدرة تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تفسير 3% فقط من التغيرات في القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض.

7- عدم معنوية نموذج الإنحدار لأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر مخصص القروض للقروض للقروض غير المنتظمة، وذلك عند مستوى معنوية (0,05)، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذج (0,449)، كما بلغ معامل الارتباط (R) للنموذج (0,092) والذي يبين وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ومؤشر مخصص القروض للقروض غير المنتظمة، وقد بلغ معامل التحديد (R^2) للنموذج (0,008)، حيث يشير إلى قدرة تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تفسير 0,8% فقط من التغيرات في القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض.

8- عدم معنوية نموذج الإنحدار لأثر القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض على قيمة المنشأة المصرفية، وذلك عند مستوى معنوية (0,05)، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذج (0,763)، كما بلغ معامل الارتباط (R) للنموذج (0,041) والذي يبين وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض وقيمة المنشأة المصرفية، وقد بلغ معامل التحديد (R^2) للنموذج (0,002)، حيث يشير إلى قدرة القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض على تفسير 0,2% فقط من التغيرات في قيمة المنشأة المصرفية.

9- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للقروض غير المنتظمة على قيمة المنشأة المصرفية، وذلك عند مستوى معنوية (0,05)، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذج (0,023)، كما بلغ معامل الارتباط (R) للنموذج (0,304) والذي يبين وجود علاقة ارتباط طردية بين مخصص القروض للقروض غير المنتظمة وقيمة المنشأة المصرفية، وقد بلغ معامل التحديد (R^2) للنموذج (0,092)، حيث يشير إلى قدرة مخصص القروض للقروض غير المنتظمة على تفسير 9% من التغيرات في قيمة المنشأة المصرفية.

10- وجود تأثير ضعيف ذو دلالة معنوية لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المنشأة المصرفية في ظل وجود الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية كمتغيرات وسيطة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0,045)، وقد جاءت P.Value (0,013) وهي دالة معنوية عند (0,05).

ثانياً: توصيات البحث: في سياق عرض وتحليل الإطار النظري، ونتائج الدراسة التطبيقية بالبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

1- يتعين على مديري البنوك التجارية فهم إجراءات وممارسات رصد ورقابة المخاطر المحتملة لتقلبات أسعار صرف، والتحليل المستمر للسوق والوضع التنافسي، من أجل تعزيز القدرة على التكيف مع تغيرات البيئة الاقتصادية المصرية.

2- يتعين على مديري البنوك التجارية رقابة انعكاسات مخاطر تقلبات أسعار الأسهم على كل من جودة المحفظة الائتمانية للبنك وأدائه المالي.

3- ضرورة اهتمام إدارات البنوك بجودة المحفظة الائتمانية للبنك ومتابعتها بشكل مستمر باعتبارها الأصل الرئيسي للبنك وتأثيرها على أدائه وقيمة أسهمه.

- 4- ضرورة متابعة المستثمرين لآثار قرارات السياسات النقدية للدولة على استثماراتهم لاتخاذ القرار المناسب في التوقيت المناسب نظراً لكون سعر الصرف أحد القنوات الهامة في نقل آثار السياسة النقدية إلى أداء المالي للبنوك التجارية وقيمة أسهمها.
 - 5- ضرورة اتباع المحللين الماليين نهج أكثر دقة في تحليل تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، يمكنهم من تسعير الأسهم بشكل أدق واتخاذ قرارات استثمارية رشيدة تحافظ على ثروة المستثمرين وتجنبهم الخسائر المحتملة.
 - 6- ضرورة العمل على دعم الاقتصاد المصري بما يعمل على دعم العملة المصرية مقابل العملات الأجنبية، بما يقلل من التقلبات في أسعار الصرف وانعكاسات ذلك على أداء وقيمة المنشآت العاملة في البيئة المصرية.
 - 7- ضرورة سعي إدارات البنوك نحو تبني استراتيجيات تمكنهم من التحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية بغرض تقليل تلك المخاطر إلى أدنى حد ممكن.
 - 8- ضرورة مراجعة الآليات المستخدمة من قبل إدارة البنك في مواجهة مخاطر تقلبات أسعار الصرف بصفة دورية ومنتظمة للتأكد من فاعليتها.
 - 9- يجب أن يكون التحوط بنسب معقولة وأن لا يكون مبالغ فيه فيؤثر على علاقة بين سيولة وربحية البنك وعلى الفرص المتاحة أمام البنك، أي الموازنة بين العائد والمخاطرة.
 - 10- ضرورة وجود سياسات واضحة للبنك تعمل على التنبؤ وتحليل وقياس الأنواع المختلفة من المخاطر المصرفية التي تواجه البنك، والتي من شأنها التأثير على المركز المالي للبنك ومن ثم على القيمة السوقية لسهم البنك المتداول ببورصة الأوراق المالية.
- ثالثاً: الدراسات المستقبلية التي ترتبط بمجالات البحث:**
- 1- قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وانعكاس ذلك على كفاءة الاستثمار.
 - 2- تقييم أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على العلاقة بين جودة التقارير المالية ومخاطر انهيار أسعار الأسهم.
 - 3- انعكاسات تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على دقة توقعات المحللين الماليين بأسعار الأسهم بالبورصة المصرية.
 - 4- اختبار أثر مخاطر أسعار الفائدة على جودة المحفظة الائتمانية وانعكاساتها على قيمة البنوك التجارية.
 - 5- أثر التضخم على الأداء المالي وانعكاس ذلك على أسعار أسهم البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.
 - 6- دور العقود الآجلة في الحد من مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وانعكاساتها على الأداء المالي .

مراجع البحث

- أ- المراجع العربية:
 - 1- إبراهيم، طارق وفيق. (٢٠٢٠). تقييم أثر العلاقة بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) وقيمة المنظمة (دراسة ميدانية). *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج ٢٤، ٣٤، ٤٨٠-٥٤٢.
 - 2- إبراهيم، محمد زيدان، مرعي، مجدي محمود علي، و زايد، محمد عبدالمنعم أبو السعود. (٢٠٢٣). محددات الإفصاح عن الأداء الرقمي وأثره على القيمة السوقية للبنوك المدرجة بالبورصة المصرية: دراسة حالة: البنك التجاري الدولي CIB. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مج ١٥، عدد خاص، ١ - ٢٨.
 - 3- البناء، بشير عبدالعظيم محمد، و محمد، نادرة علي إسماعيل. (٢٠٢١). المخاطر المالية كمؤشر لقياس وتحديد قيمة البنك في السوق المالي: دراسة تطبيقية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مج ٤٥، ٢٤، ٩٢-١٣٦.
 - 4- الجنفاوي، غانم خالد، عمر، علاء الدين عبدالعزيز فهمي، و داود، ياسر إبراهيم محمد. (٢٠٢٢). أثر محددات الإفصاح المتكامل على تعظيم قيمة المنشأة لترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق التنمية المستدامة بسوق الأوراق المالية الكويتية: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مج ١٣، ١٣، ٦٤، ١٣٠٧-١٣٤٢.
 - 5- السيد، محمد فوزي محمد. (٢٠٢٠). أثر مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية على قيمة البنك: دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج ٤، ٢٤، ١-٤٥.
 - 6- الشلاحي، عبدالله موهج حامد، و شاهين، عبدالحميد أحمد أحمد. (٢٠٢٢). أثر الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات: دراسة نظرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مج ١٣، ٢٤، ٧٩٢ - ٨٠٣.
 - 7- العشماوي، محمد عبدالفتاح محمد إبراهيم، أحمد، محمد عبدالمقصود، و كاشف، سارة يوسف علي. (٢٠٢٢). دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفي: دراسة حالة على البنك الأهلي المصري. *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مج ٤٤، ١٤، ٣٧٨-٣٥١.
 - 8- المتولي، محمد سمير محمد، و صبح، محمود محمد عبدالهادي. (٢٠١٩). تحليل الاختلاف بين البنوك التجارية في ضوء نموذج CAMEL. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج ١٤، ٢٧٥ - ٣٠٢.
 - 9- الوكيل، حسام السعيد. (٢٠٢٢). الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية في علاقة جودة المراجعة المدركة بقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج ٦، ٣٤، ٤١٧ - ٤٨٨.

- 10- بدر، اسماعيل فرج سيداحمد، و شاهين، عبد الحميد أحمد أحمد. (٢٠٢٣). نموذج مقترح لأثر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على جودة التقارير المالية وانعكاساته على قيمة المنشأة المصرفية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١-١٧٩.
- 11- حسن، حنان عبدالمنعم مصطفى. (٢٠٢٠). أثر تطبيق معايير التقرير المالي الولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي. **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج ٤، ع ١، ١-٦١.
- 12- حسين، محمود محمد عبدالرحيم. (٢٠٢١). أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية. **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مج ٤٣، ع ٤٤، ١٢٣-٢٠٥.
- 13- سعد، أحمد محمد، العوام، عاطف محمد، و تادرس، صفاء جرجس. (٢٠٢٢). تأثير تكامل الإفصاح الإلزامي والاختياري وخصائص معلومات الأرباح على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية. **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج ٢٦، ع ٤٤، ١٠٩-١٤٨.
- 14- سيد، سيد عبدالفتاح. (٢٠٢٠). نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر جودة الأصول على الربحية: دراسة تطبيقية. **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج ٤، ع ٣٩، ١-٣٩.
- 15- شحاته، محمد موسى علي. (٢٠٢٣). مؤشر الإفصاح المحاسبي عن معلومات التغيرات المناخية كمدخل لتقييم جودة محفظة التمويل المستدام وأثره على مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs مع أدلة ونماذج تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مج ١٥، ع ٣٤، ١-٧٣.
- 16- صالح، نرمين محمد شاكر إبراهيم، و علي، عبدالوهاب نصر. (٢٠٢١). أثر مستوى الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة على قيمة البنك التجاري دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج ٥، ع ٢٤، ١-٥٨.
- 17- ضيف الله، سمحى عبدالعاطي حامد، محمود، وائل حسين محمد، و أبو العلا، محمد إبراهيم المرسى. (٢٠٢٣). قياس رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل وانعكاس ذلك على قيمة البنك وأدائه المالي: دراسة تطبيقية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مج ١٥، عدد خاص، ١ - ٣٣.
- 18- عبد الغني، ندى عادل رشاد، العبادي، مصطفى راشد مصطفى، و يونس، أحمد علي حسن. (٢٠٢٣). أثر الخصائص التشغيلية على الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية وانعكاسه على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، ١-١٥٤.
- 19- عبدالمعطي، هدير يحي عبدالمهدي، عليان، عبدالرحمن محمود، و عبدالعزيز، جمال رشدي. (٢٠٢٣). إطار محاسبي لقياس أثر استخدام التقنيات الحديثة على أداء المنشأة: دراسة تطبيقية. **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج ٢٧، ع ٢٤، ٣١٥ - ٣٤٠.
- 20- عزام، محسن عبيد عبدالغفار يونس، و الصعيدي، شريف سعد عبدالرحمن. (٢٠٢٢). تأثير تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الملاءة المالية للبنوك المصرية: دراسة تطبيقية.

مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج 6، ع 3، 337 - 381.

21- عيطة، متولي السيد متولي. (2020). أثر سياسة توزيع الأرباح وهيكل رأس المال على القيمة السوقية للمصارف المدرجة في السوق المالية السعودية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج 4، ع 3، 1-71.*

22- غالي، أشرف أحمد محمد. (2022). قياس أثر المستوى الاختياري للاحتفاظ بالنقدية على مؤشرات الربحية المصرفية والقيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية: نماذج مقترحة وأدلة تطبيقية من القطاع المصرفي المصري. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج 6، ع 2، 407 - 485.*

23- فرج، هاني خليل. (2024). أثر أداء مراقب الحاسبات لخدمات بخلاف المراجعة للشركات متوسطة وصغيرة الحجم على أدائها المالي: دليل من بورصة النيل المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع 1، 273 - 307.*

24- محمد، عمرو محمد خميس. (2019). أثر الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع 2، 102 - 209.*

25- محمد، غادة مرزوق. (2023). إدارة رأس المال العامل الكفاء وتأثيرها على الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري. *المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، س 10، ع 4، 607 - 649.*

26- محمود، عمرو السيد زكي. (2023). محددات التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وأثر تلك المخاطر على تكلفة رأس المال من منظور محاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع 4، 1011 - 1106.*

27- مسعد، هدى متولي، العوام، عاطف محمد، و الجارحي، فريد محرم فريد إبراهيم. (2022). تأثير نرجسية متخذ القرار على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج 26، ع 2، 277-300.*

28- منصور، سهيلة محمد عبداللطيف، فارس، زين العابدين سعيد حسن، و الللى، نوران نبيل. (2023). تقييم دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية "IFRS" في الحد من عدم تماثل المعلومات بهدف تعظيم قيمة المنشأة. *مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ع 1، 384 - 406.*

ب- المراجع الأجنبية:

- 1- Ahmed, S., Majeed, M. E., Thalassinos, E., & Thalassinos, Y. (2021). The impact of bank specific and macro-economic factors on non-performing loans in the banking sector: evidence from an emerging economy. *Journal of Risk and Financial Management*, 14(5), 217.
- 2- Alagbe, E. A., Jimoh, S. O., & Jimoh, B. A. (2021). Effect of Exchange Rate Changes on Financial Performance of Listed Oil and Gas Companies

- in Nigeria. **AFRICAN MULTIDISCIPLINARY JOURNAL OF DEVELOPMENT (AMJD)**, 10 (3), 74-89.
- 3- Al-waeli, A., R. Hanoon, H. Ageeb, and H. Idan. 2020. Impact of Accounting Information System on Financial Performance with the Moderating Role of Internal Control in Iraqi Industrial Companies : An Analytical Study. **Jour of Adv. Research in Dynamical & Control Systems**, 12(8): 246–261.
 - 4- Anggraini, D., & Tanjung, P. R. S. (2020). Company value: Disclosure implications of sustainable supply chain, profitability and industrial profile. **International Journal of Supply Chain Management**, 9(2), 648-655.
 - 5- Bahjat, S. N., Hussain, A. M., & Saleh, S. Y.(2022). Measuring the Effect of Foreign Currency Exchange Rate on Bank's Financial Performance with Early IFRS 9 Compliance. **American Journal of Economics and Business Management**, 5(3), 2576-5973.
 - 6- Banda, A., & Haabazoka, L. (2024). A Study of the Effect of Foreign Exchange Rates on the Financial Performance of Power Utility Companies in Zambia: A Case of Copperbelt Energy Corporation Plc. **International Journal of Engineering and Management Research**, 14(1), 282-298.
 - 7- Belghitar, Y., Clark, E., Dropsy, V., & Mefteh-Wali, S. (2021). The effect of exchange rate fluctuations on the performance of small and medium sized enterprises: Implications for Brexit. **The Quarterly Review of Economics and Finance**, 80, 399-410.
 - 8- Bernoth, K., & Herwartz, H. (2021). Exchange rates, foreign currency exposure and sovereign risk. **Journal of International Money and Finance**, 117, 102454.
 - 9- Bhat, M., Tariq, S., & Ahmed, I. (2020). Scrutinize the effectiveness of loan portfolio management: Challenges and remedial. **Studies in Indian Place Names**, 40(59), 303-314.
 - 10-Bhatt, T. K., Ahmed, N., Iqbal, M. B., & Ullah, M. (2023). Examining the determinants of credit risk management and their relationship with the performance of commercial banks in Nepal. **Journal of risk and financial management**, 16(4), 235.
 - 11-Bredl,s. (2018). The Role of Non-Performing Loans for Bank Lending Rates. **Deutsche Bundesbank Discussion Paper No. 52/2018, Available atSSRN:**

<https://ssrn.com/abstract=3319219> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.331921>.

- 12-Budianto, E. W. H. (2023). Research Mapping on Credit Risk in Islamic and Conventional Banking. **AL-INFAQ: Jurnal Ekonomi Islam**, 14(1), 73-86.
- 13-Cai, Q. (2023). Application of Financial Derivatives in Enterprise Exchange Rate Risk Management. **Financial Engineering and Risk Management**, 6(4).
- 14-Elhussein, N. H. A. E., & Osman, O. E. E. O. (2019). Exchange rate fluctuations and financial performance of banks: Evidence from Sudan. **International Journal of Economics and Finance**, 11(12), 1-15.
- 15-Gaoual, Z. I., & Geryville, Z. (2021). The camels Banking rating system as an effective model for evaluating the performance of Algerian public banks a case study of the Algerian national bank BNA. **Revue de l'innovation et marketing Volume**, 80(1), 212-232.
- 16-Ghadban, M. K., & Hussein, Y. S. (2024). Changing the Dollar Exchange Rate Up and Down and its Impact on the Performance of Iraqi Commercial Banks. **Migration Letters**, 21(S1), 236-248.
- 17-Githaiga, P. N. (2020). Revenue diversification and quality of loan portfolio. **Journal of Economics and Management**, 42(4), 5-19.
- 18-Hada, T., Bărbuță-Mișu, N., Iuga, I. C., & Wainberg, D. (2020). Macroeconomic determinants of nonperforming loans of Romanian banks. **Sustainability**, 12(18), 7533.
- 19-Harban, F. J. M. J., Ali, B. J., & Oudat, M. S. (2021). The effect of financial risks on the financial performance of banks listed on bahrain bourse: An empirical study. **Information Sciences Letters**, 10(S1), 71-89.
- 20-Hermawan, S., Rokhmania, N., Rahayu, R. A., Qonitah, I., & Nugraheni, R. (2021). Financial performance mediates the relationship of intellectual capital to firm value in Indonesian banking companies. **International Journal of Research in Business and Social Science (2147-4478)**, 10(6), 181-188.
- 21-Ilia, K., Mariia, E., & Yury, D. (2019). The impact of currency risk on the value of firms in emerging countries. **Корпоративные финансы**, 13(1), 7-27.

- 22-Isgiyarta, J. (2019). How Does Reporting Technology Affect Firm Value?. **International Journal of Scientific & Technology Research**, 8(7), 534-541.
- 23-Iyke, B. N., & Ho, S. Y. (2021). Exchange rate exposure in the South African stock market before and during the COVID-19 pandemic. **Finance Research Letters**, 43, 102000.
- 24-Jacob, G. (2023). Loan Portfolio Quality and Efficiency of Quoted Deposit Money banks in Nigeria. **International Journal of Economics Finance & Management Science**, 8(5), 5-9.
- 25-Koroleva, E., Jigeer, S., Miao, A., & Skhvediani, A. (2021). Determinants affecting profitability of state-owned commercial banks: Case study of China. **Risks**, 9(8), 1-19.
- 26-Koskei, L. (2020). Determinants of banks' financial stability in Kenya commercial banks. **Asian Journal of Economics, Business and Accounting**, 18(2), 48-57.
- 27-Luo, H. R., & Wang, R. (2018). Foreign currency risk hedging and firm value in China. **Journal of multinational financial management**, 47, 129-143.
- 28-Min, Y., & Yang, O. S. (2019). The impact of exchange volatility exposure on firms' foreign-denominated debts: Evidence from Korea. **Management Decision**, 57(11), 3035-3060.
- 29-Molele, M. H., & Mukuddem-Petersen, J. (2020). Emerging market currency risk exposure: evidence from South Africa. **The Journal of Risk Finance**, 21(2), 159-179.
- 30-Mugi, A. N., & Okiro, K.(2021).The Effect of Foreign Exchange Risk Management Practices on the Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. **International Research Journal Publishers**, 3(3), 203-214.
- 31-Mulyadi, H. D. (2022). Determinants of Financial Performance and Its Impact on Firm Value. **Accounting and Finance Studies**, 2(1), 77-102.
- 32-Murodovich, G. R., & Jahongir, N. (2022). Improving Bank Loan Portfolio Quality Management. **Academic Journal of Digital Economics and Stability**, 15, 54-60.
- 33-Naili, M., & Lahrichi, Y. (2022). The determinants of banks' credit risk: Review of the literature and future research agenda. **International Journal of Finance & Economics**, 27(1), 334-360.

- 34-Niepmann, F., & Schmidt-Eisenlohr, T. (2022). Foreign currency loans and credit risk: Evidence from US banks. **Journal of International Economics**, 135, 103558.
- 35-Olando, C. O., & Muratenyi, T. S. (2022). Assessment of Loan Portfolio Quality on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. **Asian Journal of Economics, Business and Accounting**, 22(23), 387-401.
- 36-Ombito, B. C. (2020). Influence of interest rates determinants on the quality of credit portfolio offered by commercial banks in Kenya. **Doctoral dissertation**, Strathmore University, 1-65.
- 37-Osho, A. E., FAGBAMILA, O. A. (2022). Exchange Rates Fluctuations, Economic Factors and Financial Performance Evaluation of Multinational Companies in Nigeria. **Acta Universitatis Danubius. (Economica)**, 18(5).
- 38-Rashid, A., Muneeb, A., & Karim, M. (2021). The exports–exchange rate volatility nexus in Pakistan: do financial constraints and financial development matter?. **International Journal of Emerging Markets**, 17(10), 2676-2701.
- 39-Riaz, M., Mohd, W., & Wan, N. (2021). Foreign exchange exposure and firm value of non-financial firms in pakistan: An empirical study between derivative users and non-users. **Multicultural Education**, 7(8), 617-627.
- 40-Saidi, L. O., Muthalib, A. A., Adam, P., Rumbia, W. A., & Sani, L. O. A. (2021). Exchange rate, exchange rate volatility and stock prices: An analysis of the symmetric and asymmetric effect using ardl and nardl models. **Australasian Accounting, Business and Finance Journal**, 15(4), 179-190.
- 41-Salomao, J., & Varela, L. (2022). Exchange rate exposure and firm dynamics. **The Review of Economic Studies**, 89(1), 481-514.
- 42-Sathyamoorthi, C., Mapharing, M., Mphoeng, M., & Dzimiri, M. (2020). Impact of financial risk management practices on financial performance: Evidence from commercial banks in Botswana. **Applied Finance and Accounting**, 6(1), 25-39.
- 43-Savani, M. J., & Mistry, D. S. (2022). Foreign exchange risk and firm value: the case of India. **A Global Journal Of Social Sciences**, 6(4), 39-47.
- 44-Setiawanta, Y., Utomo, D., Ghozali, I., & Jumanto, J. (2020). Financial performance, exchange rate, and firm value: The Indonesian public companies case. **Organizations and Markets in Emerging Economies**, 11(2), 348-366.
-

- 45-Šimáková, J. (2017). The Impact of Exchange Rate Movements on Firm Value in Visegrad Countries. **Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis**, 65(6).
- 46-Sriyono, S., & Nabellah, A. (2022). Can credit quality as a moderating variable in increasing profitability: study on conventional commercial banks listed on the Indonesia stock exchange. **Jurnal Siasat Bisnis**, 23-35.
- 47-Tai, C. S. (2022). On resolving exchange rate exposure puzzle: evidence from Chinese stock market. **Managerial Finance**, 48(1), 1-26.
- 48-Wulan, I. N., & Nabhan, F. (2021). Peran company value sebagai mediator pengaruh profitabilitas dan leverage terhadap kebijakan income smoothing. **Juremi: Jurnal Riset Ekonomi**, 1(2), 75-88.
- 49-Wuryani, E., & Handayani, S. (2021, December). The Effect of Financial Performance and Bank Size on Banking Stock Prices. **In International Joint Conference on Arts and Humanities 2021 (IJCAH 2021)** (pp. 975-979). Atlantis Press.
- 50-Zhou, G., Liu, L., & Luo, S. (2022). Sustainable development, ESG performance and company market value: Mediating effect of financial performance. **Business Strategy and the Environment**, 31(7), 3371-3387.